وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الجيلالي ليابس – سيدي بلعباس –

كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة
تخصص: مالية المؤسسة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبة

بعنوان:

تاثير جودة المعلومات المالية على اتخاذ القرار المالي داخل المؤسسة الاقتصادية

"دراسة حالة مؤسسة نفطال"

من إعـداد الطالبين:

- مولفرعة شهيناز
- نفيدة مروى

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة:

أ.	جامعة الجيلالي ليابس	رئيسا
أ. بن السيلت احمد	جامعة الجيلالي ليابس	مشرفا
أ.	جامعة الجيلالي ليابس	ممتحنا

السنة الجامعية: 2019-2020

إهداء

أهدي ثمرة هذا العمل

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله وأطال عمرهما،

إلى إخوتي، إلى أساتذتي وزملائي

الطلبة، وإلى كل من قدم لي

يد المساعدة لإنجازه.

مولفرعة شهيناز

أهدي هذا العمل

إلى أمي وأبي،

إلى أخي،

إلى أصدقائي وزملاء الدراسة.

نفيدة مروى

شكر وتقدير

الحمد لله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل، فالحمد لله أوله وآخره.

لا يسعنا ونحن بصدد وضع اللمسات الأخيرة لهذا العمل، إلا أن نتقدم بشكرنا وتقديرنا وعرفاننا إلى الأستاذ المشرف الدكتور بن السيلت احمد، الذي لم يبخل علينا بإرشاداته ونصائحه وتوجيهاته السديدة، وكذا حرصه الدائم لإتمام هذا العمل.

كما نتقدم بالشكر لأعضاء اللجنة الذين قبلوا تقييم هذا العمل.

كما نتقدم بجزيل الشكر وأسمى عبارات التقدير إلى كل الأساتذة في كلية الاقتصاد وعلوم التسيير بجامعة سيدي بلعباس، دون أن ننسى جميع الأساتذة في كل مراحل الدراسة.

ولا يفوتنا أن نرفع أسمى عبارات الشكر والتقدير والامتنان إلى مؤسسة نفطال على كل المساعدات والتوجيهات التي قدموها لنا من أجل إنجاز وإتمام هذا العمل،

وأخير اسدي عبارات العرفان إلى كل زملائنا بالدراسة في الماستر.

ملخص الدراسة:

تواجه المؤسسات الاقتصادية العديد من التحديات نتيجة ما يشهده العالم من تطورات سريعة وعميقة في مجالات عديدة ولم تغب المعلومات المالية عن عالم التسابق الدائم التي برزت أهميتها في إنتاج المعلومات والقوائم المالية المختلفة لان هذه الأخيرة تعد ركيزة للمستخدمين لاتخاذ قراراتهم، ودراسة تأثير الجودة على اتخاذ القرار المالي في المؤسسة الاقتصادية إذ يتوجب عليها أن تتصف بالصحة والدقة عند استخدامها.

حيث تم إسقاط هذه الدراسة على إحدى المؤسسات الاقتصادية المتمثلة في نفطال لولاية سيدي بلعباس. وتوصلت إلى أنا لعلاقة بين جودة المعلومات واتخاذ القرار المالي للمؤسسة ومن اجل فهم تلك المعلومات التي تم تقديمها في شكل قوائم مالية واستخدامها بشكل صحي يلجأ المستخدمون الى عملية تحليل هذه المعلومات عن طريق حساب بعض المؤشرات المالية وجداول النسب التي تساعد في عملية تقييم الجانب المالي للمؤسسة.

الكلمات المفتاحية: جودة المعلومة المالية، اتخاذ القرار، القوائم المالية، التقارير المالية.

Résumé :

Les institutions économiques sont confrontées à de nombreux défis en raison de ce que le monde assiste à des évolutions rapides et profondes dans de nombreux domaines. L'information financière n'a pas été perdue dans un monde de concurrence constante, qui a pris de l'importance dans la production d'informations et de divers états financiers, car ces derniers constituent un pilier pour les utilisateurs pour prendre leurs décisions et pour étudier l'impact de la qualité sur la prise de décisions financières. Dans l'institution économique, car il doit être correct et précis lors de son utilisation.

Comme cette étude a été abandonnée sur l'une des institutions économiques représentées à Neftal pour la wilaya de Sidi Bel Abbas. Il a conclu que la relation entre la qualité de l'information et la prise de décision financière de l'institution, et afin de comprendre cette information présentée sous forme d'états financiers et de l'utiliser correctement, les utilisateurs ont recours au processus d'analyse de cette information en calculant certains indicateurs financiers et tableaux de ratios qui aident dans le processus d'évaluation de l'aspect financier de l'institution.

Mot clés : Qualité de l'information financière, prise de décision, états financiers, rapports financiers.

الفهرس:

العنوان	الصفحة
قائمة الجداول	1
قائمة الأشكال	2
مقدمة عامة	3
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لجودة المعلومات المالية	7
تمهيد	8
المبحث الأول: ماهية البيانات والمعلومات المالية	10
المطلب الأول: مفهوم البيانات	10
المطلب الثاني: مفهوم المعلومات	12
المطلب الثالث: الفرق بين البيانات والمعلومات	14
المبحث الثاني: ماهية نظم المعلومات	15
المطلب الأول: تعريف نظم المعلومات	15
المطلب الثاني: انواع نظم المعلومات	16
المطلب الثالث: عوامل نجاح وفشل نظم المعلومات	17
المبحث الثالث: ماهية جودة المعلومات المالية وخصائصها	18
المطلب الأول: ماهية المعلومات المالية	18
المطلب الثاني: مفهوم جودة المعلومات المالية	19
المطلب الثالث: محددات الأساسية لجودة المعلومات المالية	21
خلاصة الفصل الأول	23
الفصل الثاني: الإطار ألمفاهيمي لاتخاذ القرار	20
تمهيد	25
المبحث الأول: عموميات حول اتخاذ القرار	26
المطلب الأول: ماهية القرار	26
المطلب الثاني: مراحل عملية اتخاذ القرار	29
المطلب الثالث: دور المعلومات المالية في اتخاذ القرارات	30
المبحث الثاني: تصنيفات عملية اتخاذ القرار والعوامل المؤثرة فيها والمشاكل والمعيقات التي تعترضها	31
المطلب الأول: تصنيفات عملية اتخاذ القرار	31
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرارات	32

المطلب الثالث: المشاكل والمعيقات التي تعترض عملية اتخاذ القرارات	35
المبحث الثالث: القرارات المالية	36
المطلب الأول: مفهوم القرار المالي	36
المطلب الثاني: خصائص القرارات المالية	36
خلاصة الفصل الثاني	32
الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة نفطال	33
تمهيد	34
المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة نفطال	35
المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة نفطال	35
المطلب الثاني: تقديم الهيكل التنظيمي	36
المطلب الثالث: المهام والأهداف الإستراتيجية لمؤسسة نفطال	38
المبحث الثاني: المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية لمؤسسة نفطال	39
المطلب الأول: عرض القوائم المالية لمؤسسة نفطال	39
المطلب الثاني: تحليل القوائم المالية باستخدام النسب المالية	47
المطلب الثالث: تحليل القوائم المالية باستخدام مؤشرات التوازن المالي	54
المبحث الثالث: مدى استخدام أساليب اتخاذ القرارات في مؤسسة نفطال	57
المطلب الأول: لوحة القيادة	57
المطلب الثاني: الإبلاغ المالي في مؤسسة نفطال	58
خلاصة الفصل الثالث	59
الخاتمة العامة	68
المراجع	71
الملاحق	74

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	شكل المقارنة بين البيانات والمعلومات	14
2	محطات توزيع لمؤسسة نفطال	42
3	الميزانية المحاسبية لشركة نفطال لجانب الاصول.	46
4	الميزانية المحاسبية لشركة نفطال لجانب الخصوم.	47
5	حساب النتائج لشركة نفطال 2016-2019.	48
6	حساب القيمة المضافة للاستغلال	49
7	نسبة القيمة المضافة إلى رقم الأعمال.	50
8	حساب إجمالي فائض الاستغلال	50
9	نسبة إجمالي فائض الاستغلال	50
10	نسبة مساهمة المستخدمين في القيمة المضافة	51
11	نسبة الاهتلاكات والمؤونات على القيمة المضافة	51
12	حساب تطور النتيجة العملياتية.	52
13	حساب صافي نتيجة السنة المالية.	52
14	حساب القدرة على التمويل الذاتي.	53
15	شكل الميزانية الوظيفية لسنة 2016	53
16	شكل الميزانية الوظيفية لسنة 2017	54
17	شكل الميزانية الوظيفية لسنة 2018	55
18	شكل الميزانية الوظيفية لسنة 2019	56
19	حساب نسبة التمويل الدائم.	58
20	حساب نسبة السيولة العامة.	59
21	حساب نسبة السداد السريع	59
22	حساب نسبة السيولة الحالية	59
23	حساب نسبة المديونية الإجمالية	60
24	حساب نسبة الاستقلالية المالية	60
25	حساب نسبة قابلية السداد	61
26	حساب رأس المال العامل الصافي	61
27	حساب رأس المال العامل الخاص	62
28	حساب رأس المال العامل الإجمالي	62
29	حساب رأس المال العامل الأجنبي	62
30	حساب احتياجات رأس المال العامل	63
31	حساب الخزينة	63

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	مراكز توزيع لمؤسسة نفطال	42
2	الهيكل التنظيمي للمؤسسة	43
3	التمثيل البياني لتركيبة الميزانية المالية المختصرة جانب الاصول والخصوم 2016.	54
4	التمثيل البياني لتركيبة الميزانية المالية المختصرة جانب الاصول والخصوم .2017	55
5	التمثيل البياني لتركيبة الميزانية المالية المختصرة جانب الاصول والخصوم .2018	56
6	التمثيل البياني لتركيبة الميزانية المالية المختصرة جانب الاصول والخصوم .2019	57

مقدمة عامة

مقدمة عامة

تعتبر المؤسسة الوحدة الاساسية في الاقتصاد، فالمؤسسة هي عبارة عن مجموعة من الوظائف المتكاملة والمرتبطة لخدمة هدف معين، ولمعرفة الوضعية المالية عند دراسة حالة المؤسسة يتم الرجوع اعتمادا على التقارير المالية والتحاليل الخاصة بنشاط ونتائج المؤسسة.

يعد موضوع الجودة في المعلومات المالية أحد اهم المؤسسات نتيجة ما يشهده عالم الاعمال من تطور سريع وعميق في عدة مجالات سواء اقتصادية، سياسية، اجتماعية...

حيث تتكون المؤسسة الاقتصادية من عدة نظم من خلال ضمان فاعلية كافة العمليات والانشطة والسيطرة على الكم الهائل من المعلومات، وتزويد المسيرين بمعلومات دقيقة في الوقت وبالشكل المناسبين. كما تعتبر جودة المعلومات المالية ركيزة اساسية في عملية اتخاذ القرار انطلاقا من التقارير المالية الصادرة عن المؤسسة والتي تمكنهم من اعداد القوائم وتحقيق جودتها بهدف تحقيق الاهداف المسيطرة من طرف الادارة.

وعليه يمكن طرح اشكالية بحثنا المتمثلة في السؤال الرئيسي:

كيف يمكن لجودة المعلومات المالية ان تؤثر على مسار اتخاذ القرارات المالية داخل المؤسسة الاقتصادية؟

من خلال السؤال الرئيسي نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

-كيف يمكن للمؤسسة ان تصل الى جودة مالية جيدة؟

-ما هو القرار المالي داخل المؤسسة؟

-ماهي العلاقة بين المعلومة المالية والقرار المالي داخل المؤسسة الاقتصادية؟

2-الفرضيات:

للإجابة على التساؤل المشار اليه سابقا والتساؤلات الفرعية تم وضع الفرضيات التالية:

-جودة المعلومات المالية لا تؤثر على اتخاذ القرار المالي داخل المؤسسة الاقتصادية.

-تعد المعلومات المالية من اهم المعطيات التي من خلالها تستطيع المؤسسة معرفة وضعيتها المالية.

-تحتوي القوائم المالية على معلومات اقتصادية عن المؤسسة معبر عنها بشكل مالي تساعد في تقييمها وترشيد قراراتها.

3-مبررات اختيار الموضوع:

-الميول الشخصي نحو المواضيع المحاسبية والتحليل المالي.

-اهمية الموضوع لما يوفره من معلومات تسمح للمؤسسة لمعرفة وضعيتها ومنه تطور نشاطها.

-موضوع جدير بالدراسة وينسجم مع التخصص.

4-اهداف الدراسة:

-توضيح ماهية جودة المعلومات المالية.

-ابراز اهمية استخدام المعلومات الواردة في القوائم المالية في اتخاذ القرارات المالية داخل المؤسسة.

-محاولة معرفة الوضع المالي لمؤسسة نفطال بالاعتماد على التحليل المالي.

5-اهمية الدراسة:

-تتجلى اهمية هذه الدراسة انطلاقا من اهمية المعلومات المالية وجودتها لتقييم المالي للمؤسسة.

-اتخاذ القرار يحتاج الى مجهودات ومهارات متخذ القرار بالإضافة الى المعلومات التي يتم على اساسها بناء تصورات دقيقة وقرارات مالية.

-محاولة الاجابة على الاشكالية المطروحة من خلال الدراسة التي قمنا بها وتقييم الفرضيات على صحة او خطا مضمونها.

-الحصول على أكبر قدر ممكن من المعارف النظرية واسقاطها على الحالة التطبيقية.

6-حدود الدراسة:

الحدود المكانية: تمت الدراسة في المؤسسة الاقتصادية وهي مؤسسة نفطال بسيدي بلعباس وكانت فترة الدراسة من 01-03-2020 الى غاية 15-03-2020.

الحدود الزمنية: تم الاعتماد على الوثائق المقدمة في الفترة الممتدة ما بين 2016-2019.

7-المنهج المتبع:

للإجابة على الاشكالية ولاختبار صحة الفرضيات سوف نعتمد على المنهج الوصفي، المتمثل في وصف متغيرات الدراسة نظريا ومعرفة كل المفاهيم التي تدخل ضمن إطار جودة المعلومات المالية بالإضافة الى اسلوب دراسة حالة الذي يعتبر جزء من هذا المنهج الوصفي والذي سيكون في مؤسسة نفطال. وقمنا بتحليل

القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة والمتمثلة في الميزانيات وجدول حسابات النتائج للفترة الممتدة (2016-2019) باستخدام ادوات التحليل المالي.

8-صعوبات الدراسة:

-نذكر بعض المعوقات والصعوبات التي عرقلت نوعا ما اعداد هذه المذكرة في طروح مريحة نذكر منها:

-ضيق الوقت لإعداد المذكرة.

-تشابه وتكرار في نوعية المعلومات والمحاور والمراجع التي تخص موضوع البحث.

-فيروس كوفيد 19 الذي منعنا من الحصول على المراجع والاحتكاك بعمال المؤسسة.

9-هيكل الدراسة:

قصد الالمام بالجوانب الرئيسية للدراسة والاجابة عن الاشكالية المطروحة واختبار الفرضيات الموضوعية تم تقسيم موضوعنا الى ثلاث فصول، اعتمدنا في الفصل الاول والثاني على الجانب النظري واما الفصل الثالث فاعتمدنا على الجانب التطبيقي كما يلي:

الفصل الاول: تناولت اهم الجوانب النظرية المتعلقة بجودة المعلومات المالية.

الفصل الثاني: تناولت اهم الجوانب النظرية المتعلقة باتخاذ القرارات المالية وعلاقتها المعلومات المالية.

الفصل الثالث: في هذا الفصل حاولنا اسقاط اهم ما جاء في الدراسة النظرية على المؤسسة نفطال خلال الفترة الممتدة من 2016-2019 بالإضافة الى البرامج والادوات المستخدمة في حل الاشكالية المطروحة وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة باستخدام ادوات التحليل المالي.

10-الدراسات السابقة:

-**الدراسة الاولى:** دراسة د/مداحي عثمان تحت عنوان "اهمية ودور المعلومات في اتخاذ القرارات" لمجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسة.

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية جامعة البليدة الجزائر حيث ASJP-العدد الثالث عشر وتوصلت الى ان المعلومات تعتبر مادة القرار الاداري حيث يكمن نجاح القرار على مدى صحتها وجودتها في الوقت والمكان المناسب، كما تعتبر عملية اتخاذ القرارات جوهرة العملية الادارية وتختلف مصادرها وخصائصها طبقا لنوع القرارات والادارة.

-**الدراسة الثانية:** دراسة للطالبتين شباب شهيرة وحجام حليمة، بعنوان "تأثير جودة المعلومات المالية على اتخاذ القرارات داخل المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة بالمؤسسة ENIE الوطنية للصناعات الالكترونية "، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص مالية المؤسسة جامعة جيلالي اليابس بسيدي بلعباس كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، دفعة 2018 هدفت الى معرفة تأثير جودة المعلومات المالية خلال خصائصها النوعية على صنع القرار داخل المؤسسة الاقتصادية. وخلصت الى وجود تأثير للخصائص النوعية لجودة المعلومات المالية على صنع القرارات داخل المؤسسة مما أثر لها على اتخاذ القرار.

-**الدراسة الثالثة:** دراسة للطالب دحدوح تقي الدين، بعنوان "تأثير جودة المعلومات المالية في تقييم الاداء المالي للمؤسسة ة اتخاذ القرار دراسة حالة وحدة بريد الجزائر –وكالة ام البواقي–دفعة 2013 هدفت الى معرفة العلاقة بين جودة المعلومات وتقييم الأداء المالي للمؤسسة ومن اجل فهم تلك المعلومات التي تم تقديمها في شكل قوائم مالية واستخدامها بشكل صحيح حيث يلجأ المستخدمون الى عملية تحليل هذه المعلومات عن طريق حساب بعض المؤشرات المالية و جداول النسب التي تساعد في عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة ، لأنهم بصدد اتخاذ قرارات وسط مجموعة من البدائل و هنا يجب إتباع أسس في العرض و الإعداد تساعد في عملية الإبلاغ عن المعلومات و تسهيل عملية المفاضلة.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي لجودة المعلومات المالية

تمهيد:

لقد اصبحت المعلومات عنصرا هاما يلعب دوره في تحديد الكفاءة وفاعلية المؤسسة الاقتصادية، لذلك اتجهت المؤسسات الى تصميم وبناء انظمة معلومات من اجل السيطرة على الكم الهائل من المعلومات الضرورية لإدارة المؤسسة، وذلك لضمان وصول معلومات موثوقة وصحيحة الى كافة المستويات الادارية حتى تستطيع اداء مهمتها علي اسس صحيحة بما يحقق مصالح المؤسسة.

تعتبر نظم المعلومات المالية اهم الانظمة المنتجة للمعلومات السليمة والمفيدة في اتخاد القرارات، حيث ان نظم المعلومات المالية تمثل المصدر الرئيسي الذي يزود المؤسسة بالمعلومات التي تمكنها من اتخاذ قرارات رشيدة، ومن هذا المنطق سوف نتطرق في هذا الفصل الى المباحث التالية:

المبحث 1: ماهية البيانات والمعلومات المالية.

المبحث 2: ماهية نظم المعلومات.

المبحث 3: ماهية جودة المعلومات المالية.

.

المبحث الاول: ماهية البيانات والمعلومات المالية

المطلب الاول: مفهوم البيانات

أولا: تعريف البيانات: البيانات (DATA) مصطلح شاع استخدامه بصيغة الجمع، مفرده بيان (DATUM) وهي المادة الخام التي تشتق منها المعلومات وهي تمثل الاشياء الحقائق الافكار والآراء والاحداث والعمليات التي تعبر عن مواقف وافعال وتوصف هدف او ظاهرة او واقعا معينا (ماضيا، او حاضرا، او مستقبلا) دون اي تعديل او تفسير او مقارنة يتم التعبير عنها (تمثيلها) بكلمات او ارقام او رموز او اشكال.[1]

" وتعرف البيانات بانها مجموعة من الرموز والكلمات التي يتم تجميعها من داخل المشروع وخارجه، حيث تمثل المواد الاولية التي يتم تشغيلها وترتيبها وادخال بعض العمليات عليها، بحيث يتم استخراج المعلومات "

كما تعرف بانها عبارة عن الإعداد والاحرف الابجدية والرموز التي تقوم بتمثيل الحقائق والمفاهيم بشكل ملائم يمكن ايصالها وترجمتها من قبل الانسان والاجهزة لتتحول الى نتائج.

من التعاريف المذكورة نستنتج ان البيانات عبارة عن حقائق مجردة ليس لها اي معنى او دلالة في حد ذاتها، بمعنى انه إذا تركت على حالها فلن تضيف شيئا الى معرفة مستخدميها بما يؤثر على سلوكهم في اتخاذ القرارات، اما إذا تم علاجها من خلال عمليات التحليل والشرح اصبحت ذات دلالة وفائدة فيمكن اعتبارها بعد ذلك معلومات يمكن ان تخدم متخذي القرارات ويتم بناء القرارات الصائبة على اساسها.

ثانيا: انواع البيانات: يمكن تقسيم البيانات الى الاقسام التالية:

البيانات الكمية: وهي بيانات رياضية واحصائية تبرز علاقة معينة بين عدد من العوامل والمتغيرات وتتميز بالدقة والثقة.

البيانات النوعية: وهي تتضمن احكاما او تقديرات غير محدودة بأرقام، لذا فهي اقل دقة وثقة من سابقتها لأنها تتضمن التحيز ونقص الموضوعية.[2]

ثالثا: مصادر البيانات: يمكن القول بشكل عام ان المصدر الاساسي للبيانات هو الشخص الذي يقوم بتجميع هذه البيانات من خلال مشاهدته وملاحظته وتجاربه على الواقع المحيط به.

الا انه في المجال الاداري وفيما يخص المؤسسة نستطيع القول ان مصادر البيانات هو في الواقع يمكن تقسيمها الى نوعين:

[1] الحسينية سليم،"**نظم المعلومات الادارية،ادارة المعلومات في عصر المنظمات الرقمية**"، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة،2006،ص24.

[2] كمال الدين الدهراوي"، **نظم المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات**"، مصر،2007، ص50.

1 –المصادر الداخلية للبيانات: وهي البيانات التي تجمع من الادارات المختلفة والاقسام والعاملين في مختلف جوانب نشاط المؤسسة، وذلك مثل X، واوامر الشراء، والشيكات الصادرة والواردة.

2–المصادر الخارجية للبيانات: وهي البيانات التي تأتي من الزبائن والموردين، ولن مختلف المؤسسات ذات العلاقة مع المؤسسة المعنية، والسوق وآلية العرض والطلب السائحة فيه ومن ردود افعال المستهلكين ... الخ

وسواء كانت البيانات من جهات داخلية وخارجية للمؤسسة فانه ينبغي تبويبها وتصنيفها وتحليلها ومعالجتها لكي يمكن الاستفادة منها.

طرق الحصول على البيانات:

تتعدد طرق الحصول على البيانات وتتنوع حسب احتياجات المستخدم ومن بين هذه الطرق نذكر:

1 –البحث وفحص السجلات: يتم ذلك من خلال متابعة الخريطة التنظيمية والملفات والتقارير ونماذجها وسجلات القرارات الهامة والشكاوى والمشاكل التي سجلت عند اعداد وتنفيذ الخطط علاوة على المراسلات الخاصة.

استخدام اسئلة الاستبيان: وهو عبارة عن وسيلة لجمع البيانات عن طريق استمارة تملأ من طرف الافراد، ونجد ان هذا الاخير هو سيد الموقف فهو الذي يملئ الاستمارة، ولذلك يستخدم الاستبيان للكشف عن حقائق الممارسات العالية واستطلاعات الراي وميول الافراد

المقابلة الشخصية: وتعتبر من اهم الطرق للحصول على البيانات والمعلومات وتساعد وسيلة المقابلة الشخصية في ملاحظة سلوك الافراد والجماعة والتعرف على آرائهم ومعتقداتهم فيها إذا كانت تتغير بتغير الاشخاص وظروفهم، وتساعد كذلك على تثبيت صحة البيانات التي حصل عليها الباحث من مصادر مستقلة وتمتاز بانها أفضل الوسائل لاختبار وتقييم الصفات الشخصية كما انها مفيدة في مجال الاستشارات وهي الوسيلة الوحيدة لجمع البيانات في المجتمعات الامية.

الملاحظة: يمكن الحصول على اجوبة جزئية لمشكلة معينة عن طريق ملاحظة الاحداث المرتبطة بها، ويتم تجهيز البيانات المجمعة بهذه الطريقة للحصول على معلومات عن المشكلة، فمثلا إذا تبين الادارة عدم فعالية كفاءة بعض الانشطة الصناعية فان الملاحظة الفعلية للأنشطة المرتبطة قد توفر بيانات ليتم معالجتها لتوفير معلومات تساعد في استبعاد المشاكل المرتبطة.

التقارير: تقوم هذه الطريقة على اساس الملاحظات او الأحاديث الغير الرسمية، قد تكون هذه التقارير قاصرة ومتحيزة، ولكنها في احوال اخرى قد تكون مفيدة.[1]

[1]عبد الرزاق محمد قاسم،"**تصميم و تحليل نظم المعلومات المحاسبية**"، دار الجامعية، عمان،2009 ،ص15

المطلب الثاني: مفهوم المعلومات

أولا: مفهوم المعلومات: تعد المعلومات العنصر الاساسي في مختلف الانشطة التي تمارسها الادارة سواء كانت تخطيطا، او تنظيما، او توجيها او رقابة وهي ايضا ذات اهمية وحيوية في عملية الاتصال وعملية اتخاذ القرارات.

ان مصطلح المعلومات رغم شيوعه يتصف بالغموض والتباين، اذ لا يزال الاختلاف في الراي حول المفهوم العلمي لهذا المصطلح وعلاقته بمدخلات نظام المعلومات قائما، وتبعا لذلك تعددت التعريفات الخاصة بالمعلومات.

1-وتعرف المعلومات على انها البيانات التي تم معالجتها بحيث اصبحت ذات دلالة وذات معنى؛

2-المعلومات هي البيانات التي تمت معالجتها بشكل ملائم لتعطي معنى كامل يمكن من استخدامها في العمليات الجارية والمستقبلية لاتخاذ القرارات.

من خلال التعاريف السابقة يمكننا استخلاص التعريف التالي:" المعلومات هي عبارة عن موارد تتحصل عليها المؤسسة وفق نظام تشغيل معين للبيانات تساعدها في عملية اتخاذ القرارات.

ثانيا: دور المعلومات: يمكننا حصر دور المعلومات في ما يلي:

1-التزام قانوني للمنظمة؛

2-قاعدة القرارات.

1-**التزام قانوني للمنظمة:** يلزم القانون المنظمة اصدار المعلومات فحسب المتطلبات القانونية والتنظيمية يجب على المنظمة ان تمتلك معلومات دقيقة تصدر حسب شكل معين مثل المحاسبة العمومية ...الخ

2-**قاعدة القرارات:** ان كل قرار يحتاج الى معلومات ذات نوعية ولهذا يجب الحصول على المعلومات المتناسبة للقرار.

3-**وسيلة تنسيق:** المنظمة هي عبارة عن مجموعة من الاشخاص، تنجز بعض الوظائف لتحقيق الاهداف معينة، وتتطلب هذه الوظائف تدخل عدة اشخاص، الذي ينشأ عنه الاحتجاج للتنسيق، وهذا حتى نتحصل على الانسجام، اي يجب تداول المعلومات بين الافراد لهذا الغرض، تنشأ تدفقات المعلومات بالمنظمة التي تمثل حملة من الاتصالات وتستعمل هذه التدفقات.

***سلم المنظمهة:**

-عمودي من الاعلى الى الاسفل (الاوامر)؛

-عمودي من الاسفل الى الاعلى (التقارير)؛

-افقي (تبادل المعلومات في نفس المستوى السلمي).

ثالثا: خصائص المعلومات: حتى تكون المعلومة مفيدة يجب ان تصنف بالخصائص التالية:

1-الملائمة: المعلومات تكون ملائمة إذا علمت الى تخفيض حالة عدم التأكد لدى متخذي القرار.

2-الثقة: تكون المعلومات ذات ثقة إذا كانت متحررة من الاخطاء والتحيز.

3-التكامل: المعلومات تكون متكاملة إذا لم تحذف اي تأثيرات مهمة للأحداث والانشطة القابلة للقياس.

4-القابلية للفهم: تكون المعلومات مفهومة إذا قدمت بشكل مفيد.

5-قابلية التحقيق: اي القدرة على الوصول الى نفس النتائج من قبل أكثر من شخص إذا استخدموا نفس اساليب القياس.[1]

رابعا: انواع المعلومات: يمكن تصنيف المعلومات من حيث الوظيفة الى:

1-معلومات إنجازيه: وهي المعلومات التي يحتاجها الاداري في اتخاذ قرار لإنجاز عمل او مشروع، مثل اتخاذ قرار يتعلق بتعيين موظف؛

2-معلومات انمائية: وهي المعلومات التي يحتاجها الاداري في تطوير وتنمية القدرات وتوسيع المدارك في مجال العمل والحياة مثل المعلومات التي يتلقاها المدربون في الدورات التدريبية؛

3-معلومات تعليمية: وهي المعلومات التي تحتاجها الادارة في المؤسسات التعليمية مثل الجامعات؛

4-معلومات انتاجية: وهي المعلومات التي تفيد في اجراء البحوث التطبيقية وفي تطوير وسائل الانتاج.[2]

[1] محمد القيومي، **"نظم المعلومات المحاسبية في المنشئات المالية والبنوك و شركات التامين"**، الدار الجامعية، لينان ،1990 ،ص135.

[2] الكيلاني،عثمان واخرون،**"المدخل الى نظم المعلومات الادارية،"** دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، عام 2000، ص15.

المطلب الثالث: الفرق بين البيانات والمعلومات

هناك معايير للتفرقة بين البيانات والمعلومات من بينها:

الاضافة المعرفية: إذا ادت البيانات الى اضافة معرفة لدى الشخص المتلقي تحولت الى معلومات.

الارتباط: اي ارتباط البيانات بمشكلة معينة او حدث معين يراد.

كما يعود الفرق الاساسي بين المعلومات والبيانات هو في ان كل المعلومات تشمل بالضرورة البيانات في حيث لا تعبر على كل البيانات بالضرورة عن معلومات مفهومة تؤدي الى زيادة الادراك وتحسين ظروف عملية اتخاذ القرارات، وبالتالي فالمعلومات تمثل بيانات مقدمة في صورة نافعة لمتخذ القرار.[1]

وبالرغم من العلاقة التكاملية بين البيانات والمعلومات الا انهما يختلفان في مختلف المجالات ونوضح ذلك في الجدول الموالي:

الجدول رقم (01): المقارنة بين البيانات والمعلومات.

المجال	البيانات	المعلومات
الشكل	تمثل ارقاما او اعداد غير مفسرة	تمثل ارقام او اعداد مفسرة
المعالجة	ارقام غير تامة المعالجة	ارقام تامة المعالجة بواسطة نظام
الترتيب	غير منظمة في هيكل تنظيمي	منظمة ضمن الهيكل التنظيمي
القيمة	غير محددة القيمة	محددة القيمة بالظبط
الاستعمال	لا تستعمل على الصعيد الرسمي	تستعمل على الصعيد الرسمي وغير رسمي
المصدر	مصادر متعددة	مصادر محدودة
الدقة	منخفضة	عالية
الموقع	مدخلات النظام	مخرجات النظام
الحجم	كبيرة جدا	صغيرة نسبيا لحجم البيانات
القرار	لا يمكن اتخاذ قرار بناء عليها	يمكن اتخاذ قرار بناء عليها

المصدر: قاسم عبد الرزاق، "المدخل الى نظم المعلومات الادارية،" دار المناهج للنشر والتوزيع، الاردن، 2003.

يتم معالجة المعلومات الخام وتجميعها وتحليلها وعرضها بطرق ملائمة للحصول على معلومات يمكن استخدامها من طرف متخذي القرار لحل المشكلات التي يوجهونها، يمكن البيانات ان تكون معلومات إذا ما

[1] قاسم عبد الرزاق، "**المدخل الى نظم المعلومات الادارية**،" دار المناهج للنشر والتوزيع، الاردن، عام 2003، ص 13.

كانت تخدم متخذ القرارات في شكلها الاولي، لكن في نفس الوقت تكون غير نافعة للمستخدمين الآخرين على شكلها الحالي، لذا يجب معالجتها من خلال عدة مراحل لتصبح معلومات يمكن بناء قرارات عن طريقها.

المبحث الثاني: ماهية نظم المعلومات

المطلب الاول: تعريف نظم المعلومات وخصائصه:

أولا: تعريف نظم المعلومات: وردت تعاريف عديدة لنظم المعلومات نذكر منها ما يلي:

نظام المعلومات هو "إطار يتم من خلاله تنسيق الموارد البشرية الآلية لتحويل المدخلات (البيانات) الى مخرجات (معلومات) لتحقيق اهداف المشروعة [1]

وقد يعرف على انه "مجموعة من الافراد، والتجهيزات والاجراءات والبرمجيات، وقواعد البيانات، تعمل يدويا، او ميكانيكيا ال آليا على جمع المعلومات، وتخزينها ومعالجتها ومن تم بثها للمستفيد.

ويمكن تعريف نظام المعلومات على انه " مجموعة من الاجراءات التي تقوم بجمع واسترجاع وتشغيل وتخزين وتوزيع المعلومات لتدعيم اتخاذ القرارات والرقابة في تنظيم "

ومن خلال التعاريف السابقة يمكننا اعطاء التعريف الآتي: نظم المعلومات هي إطار يتم من خلاله جمع حروف ورموز والمتمثلة في البيانات بهدف الوصول الى معلومات تساعد الادارة على تسيير خدماتها في أحسن حال.

ثانيا: خصائص نظم المعلومات:يمكن اجمال خصائص المعلومات في العناصر الآتية:

1-شبكة اتصال: يشبه نظام المعلومات حالة شبكة الاتصال في انه يزود بمسارات معلومات أي الكثير من النقاط وهو يساعد المعلومات على التدفق في كل مكان بالمشروع وربما الى اماكن خارج المشروع؛

2-مراحل تحويل وتوظيف البيانات: تقوم نظم المعلومات بتحويل المدخلات الى مخرجات، وهنا توجد ثلاثة مراحل اساسية في هذا التحويل هي مرحلة الادخال، مرحلة التشغيل، ومرحلة الاخراج وترتبط بهذه المراحل عدة وظائف وهي تجميع البيانات وتشغيل البيانات وانتاج المعلومات؛

3-ادخال البيانات واخراج المخرجات: يتم ادخال البيانات خلال مرحلة الادخال بينما يتم الحصول على المعلومات خلال مرحلة المخرجات؛

[1] علاء عبد الرزاق السالمي،" **نظم ادارة المعلومات**،" المنظمة العربية للتنمية الادارية، مصر، عام 2000، ص09.

4-مستخدمو المعلومات: يتم انتاج المعلومات من نظم المعلومات لمشروع وذلك ليستخدمه كل من المستخدم الداخلي ال المستخدم الخارجي، ويشمل المستخدم الداخلي المديرين والموظفين بالمشروع، اما المستخدم الخارجي فيشمل كافة الجهات المهتمة خارج المشروع مثل الدائنين والموردين العملاء ...الخ.[1]

ثالثا: اهداف نظم المعلومات: لأي مشروع ثلاثة اهداف اساسية:

-التزويد بالمعلومات المساندة لعملية اتخاذ القرار؛

-التزويد بالمعلومات المساندة للعمل اليومي الروتيني؛

-الموارد: يحتاج نظام المعلومات الى موارد لإتمام وظائفه ويمكن تبويب هذه الموارد على انها بيانات، مهمات، معدات، افراد، اموال.

المطلب الثاني: انواع نظم المعلومات

يمكن تصنيف نظم المعلومات وفقا لطبيعة الدور الذي تلعبه في المنظمة الى نظم تشغيل البيانات والنظم المعرفية، نظم المعلومات المكتبية، ونظم المعلومات الادارية ونظم دعم القرارات، نظم دعم المعلومات الادارة العليا والنظم الكبيرة.[2]

أولا: نظم تشغيل البيانات: يهدف هذا النوع من نظم المعلومات الى خدمة المستويات التشغيلية داخل المؤسسة، ويعتمد هذا النظام على تسجيل البيانات اليومية التي تتم في مجالات النشاطات المختلفة كالأجور مثلا، ويعمل هذا النظام على:

1- رسم حدود النظم وبيئتها من خلال ربط العملاء بالمنظمة وادارتها، وبالتالي فان فشل تشغيل البيانات يؤدي الى فشل النظام في الحصول على المدخلات من البيئة وتصدير المخرجات الى البيئة.
2- تعد نظم تشغيل البيانات بمثابة منتج للمعلومات التي تستخدم بواسطة انواع اخرى من نظم المعلومات سواء داخل المنظمة او خارجها.

ثانيا: النظم المعرفية: تعمل هذه النظم على دعم العاملين في مجالين المعرفة والمعلومات داخل المؤسسة من خلال ضمان وصول المعرفة بشكل متكامل.

[1] عبد الرزاق محد قاسم، " **تحليل وتقسيم نظم المعلومات المحاسبية**، "مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، عام 2004، ص 12.
[2] علي القباني، "**نظم المعلومات المحاسبية**،" الدار الجامعية، الاسكندرية، عام 2008، ص10-14.

ثالثا: نظم المعلومات المكتبية: هي تلك النظم التي يمكن استخدامها في نطاق اعمال وانشطه المكاتب او تجهيزها اليا بحيث تشمل كل انواع نظم الاتصالات الرسمية وغير الرسمية المتعلقة بتوصيل المعلومات المكتوبة وغير المكتوبة من شخص لأخر سواء داخل او خارج المؤسسة.

رابعا: نظم المعلومات الإدارية: مع بداية الستينيات من القرن الماضي ادى القصور الناتج عن تطبيق نظم معالجه البيانات وعدم امكانيه هذه النظم عن اشباع حاجات المدراء من المعلومات الى ظهور نظم المعلومات الإدارية بهدف انتاج معلومات تساعد الإدارة هذه النظم. تشمل المعلومات التاريخية والحالية والمستقبلية في حيث ان نظم معالجه البيانات تقتصر فقط على البيانات التاريخية اي ان المخرجة تبقى بيانات تعتمد عليها لإنتاج المعلومات.

خامسا: نظم دعم القرارات: هي تلك القرارات التي تساند المدير الفرد او مجموعه صغيره من المديرين يعملون معا كفريق لحل مشكله شبه مبرمجه وذلك من خلال توفير المعلومات والاقتراحات المتعلقة بقرارات معينه وهذه المعلومات يتم توفيرها في شكل تقارير دوريه وتقارير خاصه بالإضافة الى تواجد النماذج الرياضية وتكون لدى هذه النظم درجات متفاوتة مقترحات زيادة فعالية القرار.

سادسا: نظم دعم الإدارة العليا: يتم تصميم هذه النظم من اجل مسانده المديرين الذين يشغلون الوظائف الإدارية العليا في المنظمة، والذين لهم تأثير ملموس على سياسات وخطوط واستراتيجية المنظمة.

سابعا: النظم الخبيرة: يستخدم هذا النوع لمسانده متخذ القرار في التعامل مع القرارات غير الروتينية والتي لا يمكن التنبؤ بخطورتها، وتعتمد تلك النظم الغير الروتينية على نتائج ما يطلق عليه بالذكاء الاصطناعي، حيث تقوم تلك النظم على فكره محاكاه عمليه اتخاذ القرار الذي يقوم بها الانسان او المتخصص في مجال معين.

المطلب الثالث: عوامل نجاح وفشل نظم المعلومات

من بين أهم عوامل نجاح وفشل نظم المعلومات ما يلي:

أولا: عوامل نجاح النظم: تنطوي عوامل النجاح في ما يلي:

- ✓ – درجه رسميه النظم المعلومات المبنية على الحاسب الالي؛
- ✓ – الهيكل التنظيمي الداخلي لوحده المعلومات؛
- ✓ – المناخ النفسي لنظم المعلومات المبنية على الحاسب الالي؛
- ✓ – تدعيم الاعتمادات المالية المحلية؛
- ✓ – بناء هياكل تنظيميه حديثه؛
- ✓ – توفير المعلومات مع الحفاظ المستمر عليها لتقديمها؛

- ✓ – توفير مهارات بشريه متميزة؛
- ✓ – احداث التغييرات في السلطة التنظيمية.

ثانيا: عوامل فشل النظام: تتمثل فيما يلي:[1]

- ✓ – عدم مشاركه المستخدم النهائي للمعلومات؛
- ✓ – عدم وضع الاهداف المرجو من النظام؛
- ✓ – افتقار المنظمة لتدعيم الإدارة العليا؛
- ✓ – عدم وجود جذور واسس قوية للنظام في البيئة التنظيمية؛
- ✓ – صعوبة التمييز بين مفهوم وطبيعة واستخدامات الانواع المختلفة من نظم المعلومات؛
- ✓ – الاهتمام بالأجهزة وليس بالأهداف؛
- ✓ – سوء تحديد الاحتياجات من المعلومات؛
- ✓ – عدم الدقة في طلب موارد المعلومات.

المبحث الثالث: ماهية جودة المعلومات المالية وخصائصها

المطلب الاول: ماهية المعلومات المالية

أولا: مفهوم المعلومات المالية: غالبا ما تكون المعلومات المالية المصدر الوحيد المتاح للمحلل الخارجي وهذا تبرز اهميه وجود تعليمات تفصيليه تعكس الواقع المالي للمؤسسة.

يهدف مستعملين معلومات المالية الى وضع التشخيص لوضعيه المؤسسة والوسيلة المستخدمة لتوصيل هذه المعلومات هي التقارير المالية بصفه عامه والقوائم المالية، والتي يجب ان تكون ملائمه وموثوقة حتى يتم استخدامها في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمؤسسة

لهذا تولى المؤسسات اهتماما خاصه لإعداد وعرض هذه التقارير فالمعلومات المالية هي " المعلومات التي تتعلق بالوضع المالي للمنظمات"

كما عرف كذلك ان المعلومات المالية هي البيانات التي يكون لها صدى لدى مستقبلها وتؤدي الى تخفيض عدم التأكد، وتوصل رسالة الى متخذ القرار تكون قيمتها اعلى من تكلفتها، ومن المحتمل انها تستدعي استجابة متخذ القرار.[2]

[1] محمد اسماعيل بلال،" **نظم المعلومات الادارية**،" دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، عام2005، ص 288-300.

[2] ناصر محمد على الجهلي،"**خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات**،" مذكرة ماجيستر غير منشورة جامعة باتنة،2008-2009، ص 73.

من خلال استعراض التعاريف المختلفة للمعلومات المالية يتبين ان معظمها تتفق على ان المعلومات هي في الاصل بيانات تمت معالجتها لتكون في صورتها الحالية، تتمتع بقيمه عالية وتزيد من معرفه متخذ القرار وتؤثر فيه وتقلل في حاله عدم التأكد المصاحبة لعمليه اتخاذ القرار والتنبؤ بالمستقبل.

ثانيا: خصائص المعلومات المالية: تكمن خصائص المعلومة المالية في القدرة على التوفير المعلومة اللازمة لسد الحاجة منها وفق اساس يجمع المختصين على تنميته فيما يلي:

– ذات مدلول للخروج باستنتاج واقعي؛

– سهله الفهم والاستعمال؛

– الدقة والتوقيت المناسب.

ان الحكم على جوده المعلومة المالية يكون مبني على اساس الخصائص التي تتسم بها هذه الاخيرة وكذا القواعد الواجب اتخاذها لتقييم نوعيه المعلومة المالية والحكم على جودتها من خلال قياسها من حيث :(المنفعة، الدقة، التسيير، الفاعلية، الكفاءة).[1]

المطلب الثاني: مفهوم جوده المعلومات المالية

أولا: تعريف جوده المعلومات: ان مصطلح الجودة بشكل عام يعني صلاحية الشيء للغرض الذي اعد من اجله او مطابقة السلعة او خدمة المواصفات المطلوبة.

ان مفهوم الجودة مرن يتطور بتطور العصور حيث اصبحت تقاس على درجة الملائمة للاستخدام.

يمكن تعريف جوده المعلومات المالية بانها معلومات اعدت لتصبح في شكل أكثر نفعا للفرد مستقبلا، وتعتبر الوسيلة التي تقدم بها المؤسسة وضعها المالي وادائها ونفقاتها النقدية والغير نقديه.

مما سبق يمكن اعطاء تعريف شامل لجوده المعلومة كالتالي:

جوده المعلومات المالية هي الخصائص التي تتسم بها المعلومات المالية وكذا القواعد الواجب استخدام ها لتقييم نوعيه المعلومات المالية.

[1] ناجي بن يحي،" **دور جودة المعلومات المحاسبية في تحسين الافصاح المحاسبي**،" مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة باتنة، الجزائر،2012-2013،ص44.

تؤدي هذه الخصائص الى مساعده المسؤولين عند وضع المعايير المحاسبية والمالية كما تساعد المسؤولين عند اعداد القوائم المالية في تقييم المعلومات المحاسبية التي تنتج من تطبيق طرق محاسبيه بديله.[1]

في ما يلي نذكر الخصائص التي تجعل المعلومات مفيدة في اتخاذ القرارات:

ثانيا: الخصائص الأساسية: وتتمثل في خاصيتين اساسيتين هما:

1- الملائمة: ويقصد بها وجود علاقة وثيقة بين المعلومات المستمدة من المحاسبة المالية والاغراض التي تعد من اجلها اي وجود ارتباط منطقي بين المعلومات والقرار موضوع الدراسة ويمكن تحقيق هذه الخاصية من خلال:

التوقيت الزمني المناسب: يعني يجب توفر المعلومات المحاسبية في فتره زمنيه مناسبه حتى لا تفقد قيمتها.

القيمة التنبؤية: اي تكون للمعلومة المحاسبية قدره تنبؤيه بالمستقبل اي تستخدم في تصميم نماذج التنبؤ بالأحداث الاقتصادية قصيره المدى.

القيمه الرقابيه: وهو ان تكون للمعلومة المحاسبية امكانيه الاستخدام في الرقابة والتقييم.

-الثقة: تعرف على انها الثقة بالمعلومات المتوفرة ومصداقيتها وبالتالي اشكاليه الاعتماد عليها ويمكن تحقيق هذه الأخيرة من خلال:

صدق التعبير: وهو ان تكون المعلومات المالية معبره عن الاحداث الخاصة بها بصوره سليمه وامنيه وخاليه من اي تلاعب.

قابليه التحقيق: وهو قدره الوصول الى نفس النتائج من قبل عده اشخاص.

ثانيا الخصائص الثانوية: وتتعلق بـــ:

-الثبات: اي الثبات في استخدام نفس الطرق والاساليب المعتمدة في قياس وتوصيل المعلومة المالية من فتره لأخرى، وإذا دعت الحاجة الى التغيير فيجب اخذ ذلك بعين الاعتبار من قبل المستخدم.

-قابليه المقارنة: يعني الاتساق في تطبيق الاساليب والقواعد المالية والمحاسبية من فتره الى اخرى لكي يتمكن مستخدمي القوائم المالية من مقارنه نتائج اعمال على مر الزمان.[2]

---

[1] ناصر علي المجهلي،"**خصائص المعلومات المحاسبية واثرها في اتخاذ القرارات**،" مذكرة ماجستير في علوم التسيير كلية العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، الجزائر،2009،ص23.

[2] بوجنيت عادل "**دور المعايير المحاسبية الدولية في تحسين جودة المعلومة المالية** "مذكرة شهادة الماجيستر، تخصص ادارة مالية، جامعة قسنطينة، الدفعة 2014/2013، ص164.

المطلب الثالث: المحددات الأساسية لجوده المعلومات المالية

حسب الدراسة فان هناك مصطلحين اساسيين لتحديد محتوى المعلومات المالية وهي:

– الأهمية النسبية؛

– التكلفة.

أولا: الأهمية النسبية: تكمن اهميه المعلومة من خلال تقدير انعكاس مدى اهمالها او عدم الدقة فيها على متخذ القرار، حيث ان المعلومة مهمه نسبيا هي التي يؤدي نسيانها او اهمالها الى تحريف القرار والعكس. ومن خلال هذا نجد ان المعلومات المالية تنقسم الى قسمين هام نسبيا وغير هام نسبيا وهذا نتيجة لوضعيتها من عتبه الاعتراف، اي المعلومة الهامة نسبيا يجب ادراجها ومعالجتها بشكل دقيق، اما المعلومة الغير هامه نسبيا فالعكس. ان اختبار درجه الأهمية النسبية للمعلومات تكون من خلال العناصر التالية:

– البيانات الكمية المرتبطة بالقوائم المالية؛

– حدوث التجميع او تفصيل للبيانات الكمية الواردة في القوائم المالية؛

– البيانات الكمية التي يمكن تقديرها بدقه كافيه لإدراجها في القوائم المالية؛

– الخصائص التي يجب افصاح عنها بعبارات وجمل وصفيه؛

– العلاقات الخاصة بين الوحدات والافراد او الجماعات المعنية، والتي تعبر على حقوق ومصالح اشخاص اخرين او جماعات أخرى؛

– الخطة والتوقعات الملائمة للإدارة.

ان صعوبة التعامل مع كل المعلومات المالية من طرف المستخدمين اوجبت ان يكون:

– عمليه اعداد القوائم المالية تحمل تلخيص للكم الكبير من المعلومات بطريقه تجعلها ذات معنى لمستخدمي تلك القوائم؛

– عدم عرض بيانات غزيره تكون مضلله وكذلك عند عرض بيانات ملخصه.

– عدم التوسع في العرض للمعلومات المالية غير الملائمة.

ثانيا: تكلفه المعلومة: يسعى المستخدم للمعلومة المالية الى تحقيق فائدة او منفعة لاتخاذ القرار، لكن المستخدم يكون امام قيد وهو تكلفه الحصول عليها مقابل الفائدة التي يجنيها من استخدامها، وبالرغم من ان المؤسسة هي

التي تتحمل تكاليف عمليه المعالجة والعرض للبيانات لتصبح عباره عن معلومة جاهزة للاستعمال، الا ان الاطراف الخارجية هم الذين يقررون منفعتهم منها، ان العلاقة بين المنفعة والتكلفة تظهر اشكاليه ارتفاع التكاليف الخاصة بمعالجه ونشر المعلومات وكذا مصاريف مراجعه والتدقيق التي تتحملها المؤسسة، الا ان المؤسسة وخاصه الشركات المدرجة في البورصة لإظهار صوره راقيه عن وضعيتها المالية من اجل كسب ثقه المساهمين واصحاب المصلحة الاخرين.[1]

.

[1] مجلة الزمان، ماهية معايير جودة المعلومات،**www.azzaman.com** (**2020/05/26**)

خلاصة الفصل الأول:

من خلال عرضنا لهذا الفصل والذي كان يتمحور حول محاوله الالمام بعناصر الإطار المفاهيمي للمعلومات المالية تبين لنا انه يختلف مفهوم المعلومات عن البيانات بالرغم من العلاقة الوثيقة بينهما فتمثل البيانات ارقاما او كلمات او اسماء او رموز يمكن تخزينها باي اسلوب ام المعلومات فهي البيانات المفيدة في اتخاذ القرارات سواء تمت معالجتها من قبل اولا.

تعد المعلومات المالية التي يتم عرضها في التقارير المالية بمختلف انواعها ذات دلاله واضحة على الوضعية المالية للمؤسسة، نظم المعلومات هو عباره عن مجموعه من العناصر المتفاعلة فيما بينها في شكل نظام لتقوم بتحويل مدخلات هذا النظام من بيانات خام الى معلومات يمكن الاستفادة منها.

تعتبر جوده المعلومات المالية من اهم الخصائص التي يطلبها المسيرون من اجل اغتنام الفرصة تسمح للمؤسسة من زيادة قدراتها وكذلك من اجل اعطاء قرارات لا تتعارض مع اهداف المؤسسة.

الفصل الثاني:

الإطار المفاهيمي لاتخاذ القرار

تمهيد:

المعلومات المالية بصفة عامة تعد احدى المصادر الاساسية التي تعبر عن الوضع المالي للمؤسسة، كما انها تلعب دور يتمثل في ترشيد وترتيب وتوصيل هذه المعلومات من اجل اتخاذ قرار مالي سليم وهذا الاخير يعتبر الركن الاساسي في العملية الادارية، حيث انه يشمل جميع انشطتها ووظائفها والحرص على تصويب الاخطاء ان وجدت، حيث أصبح هناك ازدياد في المشاكل التي تواجه المؤسسات وعليه ازدادت الحاجة الى اتخاذ القرارات التي من شانها مواجهة المشكلات التي تطرأ عليها.

وسنتطرق من خلال هذا الفصل الى النقاط الاساسية لاتخاذ القرار وعلاقته بالمعلومة المالية ولذلك قمنا بتقسيمه الى مبحثين، وسنتعرف في المبحث الاول على مفهوم اتخاذ القرار، وفي المبحث الثاني تصنيفات عملية اتخاذ القرار والمعيقات التي تعترضها.

المبحث الاول: عموميات حول اتخاذ القرار

المطلب الاول: ماهية القرار

أولا: مفهوم القرار: يمكن استعراض بعض المفاهيم الأساسية حول القرار فقد عرف القرار لغة على أنه:

"انتهى الأمر وثبت " فالفعل "قرر " **Décider** مشتق من الكلمة اللاتينية " **Decidere** " ومعناه اللغوي:

"حسم أو فصل أو حكم في مسألة أو قضية أو خلاف ما وتعني أيضا الاختيار أو الحكم" إلا أن ما يهمنا هنا هو التعريفات الاصطلاحية في نطاق التسيير:

فقد عرف اختيار أحسن البدائل المتاحة بعد تقييم النتائج المترتبة عن كل بديل وآثرها في تحقيق الأهداف المطلوبة.

كما يمكن تعريفه بأنه " اختيار بديل من عدة بدائل متوفرة لتحقيق هدف، حل مشكل انتهاز فرصة "وعليه فإن القرار يعرف بأنه الحل أو التصرف أو البديل الذي تم اختياره على أساس المفاضلة بين عدة بدائل حلول ممكنة ومتاحة لحل المشكلة يعتبر هذا البديل أكثر كفاءة وفاعلية بين تلك البدائل المتاحة.

أي أن القرار هو حسم لبعض الآراء ووجهات النظر والاختيار بين البدائل.

ومنه نستخلص أن القرار معناه تحويل ارادة ما إلى فعل ما وهو العنصر الوسيط بين التفكير والفعل وهو محصلة لتفاعل عناصر التنظيم الداخلية وعناصر بيئته الخارجية، أي أنه مسار فعل يختاره المقرر باعتباره أفضل وسيلة متاحة أمامه لإنجاز هدفه أو لحل مشكلة ما[1].

ثانيا: مفهوم اتخاذ القرار: يمكن تعريف عملية اتخاذ القرار على أنها ":الادراك الكامل للبدائل المتاحة وامكانية المفاضلة بينها واختيار أفضلها لتحقيق أهداف المؤسسة وذلك بتوفير جميع الموارد المالية والبشرية خلال فترة زمنية محددة في ظل معطيات كل من عوامل البيئة الداخلية والخارجية والعمل على تنفيذه ومتابعته[2]"

إن عملية اتخاذ القرار يجب أن تكون مبنية على أساس علمي مدروس في حين أن العشوائية والحدس والتخمين لم يعد مناسبا لاتخاذ القرارات.

واعتمادا على التعريفات السابقة لمفهوم عملية اتخاذ القرار يمكن القول بأن هناك نقاط أساسية مشتركة بين هذه التعريفات وهي :إن اتخاذ القرار يمثل عملية ذهنية أو حركية أو كليهما، يتم من خلالها الوصول إلى القرار

---

[1] مرغني بلقاسم،"**دور نظم المعلومات في اتخاذ القرارات** "مذكرة لنيل شهادة ماجيستر في العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، دفعة 2014/2013،ص51.

[2] http/ :fr.wkipedia.org/wik/information,le 16/04/2020.14 :25.

المناسب، ويقوم على أساس الاختيار بين عدة بدائل أو خيارات حيث يمثل البديل الذي يتم اختياره القرار النهائي، وأن هناك هدفا أو غاية من وراء اتخاذ القرار.

أن عملية اتخاذ القرار هي الحلقة الأساسية في العملية الإدارية، فوظيفة التخطيط، التنظيم، التوجيه والرقابة لن تكون مجدية أو فعالة إلا إذا تم اتخاذ قرارات بشأنها وبشأن جميع النشاطات الأخرى بالمؤسسة والعاملين والمتعاملين معها وحتى البيئة الخارجية المحيطة بها.

ثالثا: خصائص عملية اتخاذ القرار:[1]

هناك عدة خصائص تتميز فيها عملية اتخاذ القرار يمكن اجمالها بالآتي:

1-إن عملية اتخاذ القرار تتصف بالواقعية حيث إنها تقبل بالوصول إلى الحد المعقول وليس الحد الأقصى؛

2-إن عملية اتخاذ القرار تتأثر بالعوامل الإنسانية المنبثقة عن سلوكيات الشخص الذي يقوم باتخاذ القرار أو الأشخاص الذين يقومون باتخاذه؛

3-إن أي قرار مالي هو لا بد وأن يكون امتدادًا من الحاضر إلى المستقبل لأن معظم؛

القرارات المالية بالمنظمات هي امتداد واستمرار للماضي؛

4-إن عملية اتخاذ القرار هي عامة وهذا يعني أنها تشمل معظم المنظمات على اختلاف تخصصاتها وشاملة حيث تشمل جميع المناصب الإدارية في المنظمات؛

5-إنها عملية تتكون من مجموعة خطوات متتابعة؛

6-إنها عملية تتأثر بالعوامل البيئية المحيطة بها؛

7-إنها عملية تشمل عدة نشاطات ولذلك ربما قد توصف بعض الأحيان بالقصد في نشاطات أخرى؛

8-تتصف عملية اتخاذ القرار بالاستمرارية أي أنها تمر من مرحلة إلى مرحلة وباستمرار.

رابعا: اهمية اتخاذ القرار:

لا يمكن أداء نشاط ما لم يتخذ بصدده قرار، فاتخاذ القرارات هي أساس عمل المدير، والتي يمكن من خلالها إنجاز كل انشطة المنظمة، وتحديد مستقبلها، ولا يمكن أداء أي وظيفة بالمنظمة، أو أداء أي وظيفة إدارية (كالتخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة) ما لم يصدر بصددها قرار يحدد من يقوم بها، ومتى، وأين، ومع من، وبأي تكلفة، وغير ذلك.

[1] معالي فهمي حيدر، "**نظم المعلومات مدخل لتحقيق الميزة التنافسية** "الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 2002، ص.

1-اتخاذ القرارات عملية مستمرة:

يمارس الإنسان اتخاذ القرارات طوال حياته اليومية. فمنذ قيامه من نومه يقرر ماذا يأكل؟ وماذا يلبس؟ وإلى أين يذهب؟ وما هي وسيلة الانتقال التي سوف يستخدمها؟ وما هو الطريق الذي يسلكه؟ وهكذا، إلى أن يقرر الذهاب إلى النوم. ومن وقت لآخر يواجه الإنسان بقرارات مصيرية وحاسمة فعند حصوله على الثانوية العامة – يقرر هل يتجه للعمل؟ أو يقرر الالتحاق بالجامعة؟ وعندما يقرر الالتحاق بالجامعة عليه أن يختار الكلية التي يدرس فيها، وبعد التخرج يقرر مجال العمل الذي يستعمل فيه طيلة حياته.

وإذا كان هذا هو موقف الإنسان العادي فإن مجال العمل في المنظمات ما هو إلا مجموعة مستمرة ومتنوعة من القرارات الإدارية في متخلف المجالات كالإنتاج والتسويق والتنظيم والأفراد، ونحوها.

2-اتخاذ القرارات أداة المدير في عمله:

لكل ذي مهنة أداته التي يستخدمها في عمله، فالنجار أداته المناشر، والكتاب أداته القلم، والجندي أداته البندقية.

وهنا نسأل ما هي أداة المدير في عمله اليومي؟ إن اتخاذ القرارات هي أداة المدير في عمله اليومي، إن اتخاذ القرارات هي أداة المدير التي بواسطتها يمارس العمل الإداري حيث يقرر ما يجب عمله؟ ومن يقوم به؟ ومتى يتم القيام به؟ وأين يتم القيام به؟ وهكذا كلما ارتفعت قدرات المدير في اتخاذ القرارات كلما ارتفع مستوى أدائه الإداري.

3-القرارات الإستراتيجية تحدد مستقبل المنظمة:

ترتبط القرارات بالمدى الطويل في المستقبل. ومثل هذه القرارات يكون لها تأثير كبير على نجاح المنظمة أو فشلها، فلا شك أن قرار شركات السيارات اليابانية بإنتاج السيارة الصغيرة، منذ أمد بعيد، مكن هذه الشركات من النجاح في إنتاج السيارات الصغيرة، وصعوبة وعدم مقدرة الشركات الأمريكية منافستها. كما أن فشل شركة IBMفي اتخاذ قرارات فعالة في مواجهة إنتاج الشركات المنافسة لأجهزة الكمبيوتر الشخصي بتكلفة منخفضة، أدى إلى فقدان الشركة لمركز الصدارة في سوق الكمبيوتر الشخصي واصبحت مهددة بترك هذا السوق، وهذا الحال ينطبق تماماً على الأمم والشعوب، حيث تلعب القرارات الاستراتيجية دوراً مهماً في مصيرها ومكانتها بين دول العالم.

4-اتخاذ القرارات جوهر العملية الإدارية:

يرى البعض أن اتخاذ القرارات هو جوهر وظيفة التخطيط نظراً لأن عديد من نشاط وظيفة التخطيط ينطوي على سلسلة القرارات، ولكننا نرى أن اتخاذ القرارات ليس جوهر وظيفة التخطيط وحدها، ولكنه أساس وجوهر كل

الوظائف الإدارية الأخرى من تنظيم وتوجيه ورقابة، لأن كلا من هذه الوظائف تنطوي على مجموعة من القرارات الإدارية الحاسمة كما سيتضح ذلك من الدراسة التفصيلية لهذه الوظائف.

5-اتخاذ القرارات أساس لإدارة وظائف المنظمة:[1]

إن الدور الإداري في وظائف المنظمة يحتوي على مجموعة من القرارات الخاصة بإدارة الجوانب المختلفة لهذه الوظائف.

إن وظيفة الإنتاج تنطوي على مجموعة من القرارات الخاصة بتحديد ماذا تنتج. وما هو الحجم الأنسب للإنتاج؟ وما هي فترة الخطة الإنتاجية؟ ومن المسؤول عن الإنتاج في فترة زمنية معينة؟ ونحوها. كذلك فإن نشاط التسويق به عدد من القرارات الخاصة بتخطيط السوق والتسعير والترويج ونحوها. وبالنسبة لوظيفة الأفراد، فإنها تتضمن عديد من القرارات المهمة الخاصة بتعيين الأفراد وترقياتهم وتنقلاتهم وإنهاء خدماتهم وغيرها.

وبالنسبة لوظيفة التمويل فإن هناك قرارات عديدة مثل، تحديد حجم رأس المال ومصادر الحصول عليه من داخل المنظمة أو من خارجها، وكذا القرارات الخاصة بإدارة رأس المال واستخداماته في المنطقة.

والواقع أن اتخاذ القرارات يعتبر أساس لجميع وظائف الإدارة وكذلك وظائف المنظمة حيث إن إدارة وظائف المنظمة إنما تعتمد على اتخاذ القرارات المرتبطة بإدارة الجوانب المختلفة لوظائف المنظمة.

المطلب الثاني: مراحل عملية اتخاذ القرار

أولا: مراحل عملية اتخاذ القرار: إن عملية اتخاذ القرارات ينبغي أن تمر بعدة مراحل وخطوات منطقية، تهدف في النهاية إلى الوصول إلى القرارات الصائبة، التي يمكن أن تعالج المشكلات القائمة بالكفاءة المطلوبة وهذه المراحل نوجزها فيما يلي:

1- **تحديد المشكلة** :تعتبر هذه المرحلة الأساس الذي تقوم عليه عملية اتخاذ القرار، فهي أول خطوة في عملية اتخاذ القرار، وهي تتمثل في التعريف بالمشكلة الحقيقية وتحديدها، وعلى متخذ القرار أن يكتسب الخبرة والدراية والقدرة على تحديد المشكلة تحديدا دقيقا؛

2- **تحليل المشكلة** :بعد التعرف على المشكلة والتحديد السليم لها، نبدأ في البحث وجمع **البيانات** والإحصاءات ثم تحليلها دراستها دراسة عميقة مستفيضة فالقرارات لا تتخذ في جهل او فارغ معلوماتي، فعلى متخذ القرار أن ينتقي الحقائق ذات العلاقة بالمشكلة وعليه أن يتأكد تماما من صحة المعلومات، وتصنيف تلك المشكلة وتحديد طبيعتها وحجمها وتحديد البيانات والمعلومات المطلوبة لحلها؛

[1] منير شاكر محمد،"**التحليل المالي: مدخل صناعة القرارات** الطبعة الاولى، عمان، دار وائل للنشر،2005.

3- **تحديد البدائل** :بمجرد تشخيص وتحديد المشكلة، وتحليلها الذي يفصح عن الأسباب التي أدت إليها نتوصل إلى حصر بدائل الحل، فاتخاذ القرار الفعال يتطلب بدائل عديدة للاختيار من بينها، وعملية الاختيار في حدّ ذاتها ليست بالأمر السهل فهي تتطلب قدرا من الإبداع والتفكير؛

4- **مرحلة تحديد البدائل الممكنة** :يمثل البديل أهم وسيلة أمام متخذ القرار لحل المشكلة القائمة ويشترط فيه أن يتميز بما يلي:

- أن تكون له القدرة على حل المشكلة أو التقليل من آثارها؛
- أن يكون في حدود الموارد و الإمكانات المتاحة؛
- أن يكون كل بديل قابل للتقييم.

بعد عملية حصر وتحديد البدائل الممكنة المتعلقة بالمشكلة وجب ابراز المزايا والعيوب المتوقعة في كل حل بديل ومدى مساهمته في حل المشكلة. كما أن النجاح في تقييم البدائل أمر يتوقف على مدى صدق وحداثة البيانات والمعلومات؛

5- **الاختيار بين البدائل (اختيار أفضل حل)** :تمثل هذه المرحلة أشق وأصعب المراحل التي يمر بها متخذ القرار، فبعد أن يتم تقييم البدائل يبقى القيام بعملية التفضيل والاختيار بينها ومن ثم اختيار البديل الأفضل والأحسن ويتوقف الاختيار السليم على توفر عناصر معينة لمتخذ القرار مثل :الكفاءة وقوة شخصيته وقدرته على التصرف السليم، حالته النفسية وقت الاختيار، كما يتوقف أيضا على الظروف المحيطة بالعمل ومدى الضغوط الداخلية والخارجية التي تمارس على متخذ القرار[1].

6- **مرحلة تنفيذ القرار**: بعد التوصل إلى اختيار البديل المناسب للحل، تنتهي العملية بوضع القرار موضع التنفيذ أي بتحويله إلى عمل فعال، فعلى متخذ القرار إبلاغ المعنيين بالتنفيذ وتحفيزهم على ذلك ودفعهم للعمل وجعلهم يؤمنون بأن القرار المتخذ هو قرارهم وذلك من خلال مشاركتهم في عملية اتخاذه؛

7- **مرحلة متابعة القرار**: نظرا لتعدد العوامل والمتغيرات التي تحيط بعملية اتخاذ القرار والتي تجعله في تغير مستمر يجب متابعته ومراقبة تنفيذه للتأكد من سلامته وقدرته على تحقيق الأهداف، للتعرف على أي قصور أو العقبات التي تنشأ خلال التنفيذ وبالتالي نستطيع تعديل القرار واتخاذ اجراءات إضافية لتنفيذه.

المطلب الثالث: دور المعلومات المالية في اتخاذ القرارات

ان المعلومات تعد مادة القرار المالي، فإذا كانت عملية الإنتاج تتطلب المواد الأولية فإن مادة الإنسان المالي في اتخاذ القرارات هي البيانات والمعلومات التي تتوافر لديه .ويتوقف نجاح القرار على مدى صحة هذه المادة

[1] مصطفى يوسف سبسي "**دور المعلومات المالية في اتخاذ القرارات** "مذكرة ماجيستر في علوم التسيير، جامعة حلب، سوريا، دفعة2011/2010.

ودقتها وطريقة تنظيم تأمينها وتخزينها ونقلها إلى المراكز التي نحتاج إليها .ومن الملاحظ أن نجاح القرارات وسلامتها يتوقف على دقة وفعالية نظام الاتصالات الذي ينقل البيانات والمعلومات إلى مراكز اتخاذ القرارات كما يتوقف على المسافة التي تفصل بين مراكز المعلومات ومراكز اتخاذ القرار، أي كلما قصرت تلك المسافة كانت عملية اتخاذ القرار أكثر فاعلية.

ويشير بأن عملية اتخاذ القرارات هي عملية مستمرة لا تنتهي بمجرد اتخاذ قرار معين فقد يترتب على القرار المتخذ مواقف معينة تستدعي اتخاذ قرارات جديدة .كما أن عملية اتخاذ القرارات تعتمد في كل مراحلها على ما يتوافر لدى متخذ القرار من معلومات مع العلم بأن درجة جودة المعلومات المتوافرة لمتخذ القرار لها تأثير كبير على درجة جودة القرار الذي يتخذه .فكلما زادت درجة جودة تلك المعلومات كان متخذ القرار في وضع أفضل . وهذا الأمر يتطلب من الإدارة ضرورة أن تبحث باستمرار عن أفضل المعلومات فيما يتعلق بالأهداف والنتائج المتوقعة للتصرفات البديلة.

فالمعلومات تزيد من معرفة متخذ القرار وتقلل من جوانب المخاطرة المرتبطة باتخاذ القرارات وفي حقيقة الأمر أن اتخاذ القرارات والمعلومات موضوعان مرتبطان لا يمكن التعرض لأحدهما دون الآخر[1].

المبحث الثاني: تصنيفات عملية اتخاذ القرار والعوامل المؤثرة فيها والمشاكل والمعيقات التي تعترضها

المطلب الاول: تصنيفات عملية اتخاذ القرار

1- تصنيفات عملية اتخاذ القرار:

اولا: وفقا لطبيعة المشكلة وإمكانية برمجتها: تصنف إلى نوعين:

1-قرارات مبرمجة (معدة :) هي قرارات روتينية، متكررة تعتمد على الخبرات الشخصية للمدير تتخذ لمواجهة المشكلات اليومية التي لا تحتاج إلى جهد وتفكير طويل.

2-قرارات غير مبرمجة :فهي جديدة واستثنائية ولا تتكرر بصفة دورية منتظمة وبالتالي لا يمكن برمجتها، وهي تحتاج جهدا فكريا ووقت كافيا لتحديد المشكلة وتقييم البدائل كما تتطلب الإبداع والابتكار.

ثانيا :تصنيف القرارات وفقا لظروف اتخاذها :تتضمن البيئة التي يتخذ فيها القرار عدد من المؤثرات الإنسانية والطبيعية التي تؤثر في نوع القرارات المتخذة ويمكن تقسيمها إلى:

1-القرارات تحت ظروف التأكد :هذا النوع من القرارات يتخذ في ظروف التأكد التام.

2-القرارات تحت ظروف المخاطرة :تتخذ هذه القرارات في ظروف وحالات محتملة الوقوع.

3-القرارات تحت ظروف عدم التأكد :يتخذ غالبا من طرف الإدارة العليا.

[1] مصطفى يوسف سبسي، مرجع سبق ذكره.

ثالثا: تصنيف القرارات وفقا للنمط القيادي لمتخذها :يمكن تصنيف هذا النوع من القرارات إلى:

1-قرارات فردية أوتوقراطية: هنا ينفرد متخذ القرار بصنع قرار دون مشاركة من أي طرف.

2-قرارات جماعية ديمقراطية: أما القرار الجماعي فهو الذي ينشأ عن ثمرة جهد ومشاركة جماعية.

رابعا: تصنيفات القرار وفقا لأهميتها :هناك ثلاث أصناف من القرارات وهي :

1-قرارات استراتيجية(حيوية): وهي تعتمد على منهج التفكير المستقبلي للاختيار بين البدائل المحتملة، لتحقيق أهداف رئيسية أو أهداف بعيدة المدى أو قرارات مصيرية.

3-قرارات تكتيكية (إدارية (وهي القرارات المتعلقة بالأمور الفورية والقريبة المدى لحل مشكلة مؤقتة أو حالة طارئة يغلب عليها طابع الإلحاح والعجلة.

4-قرارات تنفيذية(تشغيلية (هي قرارات روتينية بسيطة تعنى بتيسير الأعمال اليومية التشغيلية.[1]

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرارات

انطلاقا من الأساس الذي يثبت بأن المؤسسة عبارة عن نظام مفتوح فإن أي مؤسسة إذا تتأثر قراراتها الإدارية بعوامل عديدة وقد يكون تأثيرا سلبيا عليها أو إيجابيا، وقد تعيقها عن الصدور بالصورة الصحيحة أو تؤدي إلى التأخير في إصدارها أو تجعلها تلقي الكثير من المعارضة سواء من المنفذين لتعارض القرارات مع مصالحهم أو من المتعاملين مع المؤسسة لعدم تحقيقها لغاياتهم و مصالحهم وقد تكون بعض العوامل حافزا لاتخاذ قرارات صائبة وفي الوقت المناسب كامتلاك المؤسسة لنظام معلومات جيد أو كفاءة متخذ القرار من حيث الخبرة والمؤهلات والقدرات العلمية.[2]وتنقسم هذه العوامل إلى قسمين هما:

1-العوامل البيئية الداخلية؛

2-العوامل البيئية الخارجية (العامة والخاصة).

أولا: العوامل البيئية الداخلية: وتنقسم بدورها إلى عوامل إنسانية وعوامل تنظيمية.

أ-العوامل الإنسانية: وتتمثل في:

1-المدير متخذ القرار: تعتبر الصفات الشخصية والميزات النفسية والقدرات الفنية والمؤهلات والاتجاهات والأغراض والميول والأخلاقيات التي يتميز بها المدير متخذ القرار تتصل بشكل وثيق بهذه الصفات والقدرات والانتماءات التي يتميز بها متخذو القرارات.

2-المؤثرات السلوكية في اتخاذ القرارات: هناك عوامل ومتغيرات سلوكية عديدة تؤثر بشكل مباشر على عملية اتخاذ القرارات بعضها يتعلق تأثيره بمراحل معينة لهذه العملية والبعض الآخر يكون تأثيره على سيرورة العملية

[1] احمد محمد المصري "**الاتصالات والمعلومات والقرارات**"، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، مصر،200.

[2] عبد الحي مرعي،" **المعلومات المحاسبية وبحوث العمليات في اتخاذ القرارات**"، مؤسسة دار الجامعة، مصر،1997.

ككل وتتمثل بعض هذه العوامل في قيم وقناعات متخذ القرار واتجاهاته، شخصيته، الضغوط النفسية والمسؤوليات الاجتماعية والأخلاقية والأغراض الشخصية والمحفزات.

2- تأثير المساعدون والمستشارون: تتأثر قرارات المدير بنوعية العلاقة بينه وبين مساعديه من جهة وبينه وبين المستشارين الذين يستعين المدير بخبراتهم وتخصصاتهم من جهة أخرى، فبحكم قربهم منه يمكن أن يؤثروا في توجيه قراراتهم كما أن أسلوب تفكيرهم بل وطريقة عرضهم للمواضيع وتحليلها تؤثر أيضا على فعالية القرار.

ب-العوامل التنظيمية:

1- نمط التنظيم الإداري والاتصالات: فالتنظيم الإداري تحكمه فلسفة معينة وقيم ومصالح، ينعكس تأثيرها على سلوك المدير والعاملين ويؤثر بالتالي على اتخاذ القرارات وعلى تنفيذها، ومن أهم العوامل التي تؤثر في فلسفة التنظيم، وبالتالي على القرارات حجم وحدات العمل وتوزيعها الجغرافي، وأيضا تعدد المستويات الإدارية في التنظيم يعتبر من العوامل المؤثرة في اتخاذ القرارات إذ كلما ارتفع المستوى الإداري في التسلسل الهرمي للمؤسسة كلما كانت قراراته أكثر أهمية.

أما بالنسبة للاتصالات الإدارية وطرقها فهي من الوسائل الهامة التي يمكن للمدير متخذ القرار، عن طريقها، الحصول على المعلومات والبيانات اللازمة لاتخاذ القرارات، ومن هذا فإن سلامة القرارات الإدارية ورشدها يعتمد على سلامة وفعالية الاتصالات التي يجريها المدير للحصول على المعلومات، ويدخل في ذلك نجاعة الوسائل والأجهزة المستعملة في إيصال المعلومات.

2- ثقافة المؤسسة (الثقافة التنظيمية): إن الثقافة التنظيمية تؤثر إيجابيا في تكوين أنظمة اتصال فعالة ومفتوحة، فالثقافة التنظيمية القوية والمؤثرة توفر مناخا تنظيميا ملائما لاتخاذ قرارات نفسها ودرجة المخاطرة التي تتحملها الإدارة من جراء صنع وتنفيذ هذه القرارات، ويتضح الدور الإيجابي المؤثر للإدارة التنظيمية في تهيئة قيم ومبادئ وتقاليد مشتركة للعمل والسلوك التنظيمي في إطار البنية التنظيمية للمؤسسة بمختلف مستوياتها الإدارية ومراكز صنع القرارات.[1]

ثانيا: المتغيرات البيئية الخارجية:

أ-البيئة **الخارجية العامة:** هي تلك المتغيرات التي تأتي من خارج المؤسسة و التي تؤثر في مسارها بشكل حتمي و لكن المؤسسة لا تستطيع أن تؤثر فيها بل تحاول أن تتأقلم معه وبالتالي تخضع بعض قرارات المؤسسة له المتغيرات فلا يتخذ أي قرار دون دراسة المتغيرات وتشمل هذه المتغيرات ما يلي:

[1] محمد صالح الحناوي، جلال ابراهيم العبد، **"الادارة المالية مدخل القيمة واتخاذ القرارات "**، الدار الجامعية، مصر،2010.

1 –المتغيرات الاقتصادية (النظام الاقتصادي السائد):

يؤثر النظام الاقتصادي السائد على المؤسسة من ناحية فعالية قراراتها بما يفرض عليها من قيود وتهديدات وبالمقابل ما يوفر لها من فرص جديدة وتشجيع الأعمال وبالتالي يفترض أن تأتي قرارات القيادات الإدارية لمؤسسات منسجمة مع الاتجاه الاقتصادي المعتمد في الدولة.

2–البيئة السياسية والتشريعات القانونية:

لا تعمل المؤسسة بمعزل عن البيئة السياسية فالقرارات التي تأخذها القيادة السياسية تؤثر على عمل المؤسسات كذلك فإن القوانين التي تصدرها الدولة قد تعرف المؤسسات في أعمالها أو قد تسهل الفرص لإنشاء وتكوين بعض المؤسسات الجديدة.

ولذلك فإن البيئة السياسية والقانونية تعتبر من العناصر الهامة والتي لها تأثير بالغ.

– القيم الدينية والمتغيرات الاجتماعية والحضارية:

تتأثر القرارات الادخارية تأثرا ملموسا بالقيم الدينية والمتغيرات الاجتماعية والثقافية وكذا الحضارية وذلك من خلال تركيز متخذي القرارات على هذا الجانب قبل اصدار أي قرار فيقومون بدراسة هذه المتغيرات والقيم والثقافات.

3–تأثير المتغيرات التكنولوجية:

تتأثر القرارات في المؤسسة وخاصة تلك المتعلقة بأسلوب العمل وتقنيات التشغيل والوسائل التي تستعمل لإنجاز العمليات الإنتاجية ووسائل الاتصال وغيرها.

4–العوامل الدولية:

لا شك أن العوامل التي تقوم بها الدولة ما أو مجموعة من الدول تؤثر على أداء المؤسسات بشكل مباشر أو غير مباشر.

ب–البيئة الخارجية الخاصة:[1]

تتكون البيئة الخارجية الخاصة من:

1–المنافسون: وهم جميع المؤسسات التي تعمل في قطاع واحد، ويشمل موضوع المنافسون ما يلي:

– شدة المنافسة والتي تعبر عن قوة المؤسسات في السوق.

–خصائص السوق وهيكله؛

–مدى تطور السوق ونموه.

[1] نولف كنعان، **"اتخاذ القرارات الادارية،"** دار الثقافة للنشر والتوزيع، الاردن،2009، ص21.

2-المستهلكون:

فالمستهلكون هم غاية المؤسسة حيث تسعى الى إشباع حاجياتهم، فللمستهلكين تأثيرا قويا على المؤسسة وقراراتها وذلك ما يؤدي بالمؤسسة الى التعرف على طبيعة المستهلكين الحاليين قبل اتخاذ قرار الإنتاج أو البيع أو غيره.

3-الوكالات الحكومية:

تعمل كمصدر للقوانين التي تحكم أداء المؤسسات في بيئة الأعمال. كما تعمل في تقديم دعم للمؤسسات وغيرها.

4-الموردون:

هم الذين يمدون المؤسسة بما تحتاجه من مواد أولية وغيرها فيؤثرون على المؤسسة من خلال قوة المساومة ودرجة الندرة في عناصر المدخلات التي تحتاجها.

المطلب الثالث: المشاكل والمعيقات التي تعترض عملية اتخاذ القرارات[1]

تتصف عملية اتخاذ القرارات بالصعوبة والتعقيد فكثيرا ما يجد الإداري نفسه معرضا لكثير من العوائق التي تمنعه من الوصول إلى القرار المناسب وهذه العوائق تتمثل فيما يلي:

أولا: صعوبة إدراك المشكلة وتحديدها: كثيرا ما تكون المشاكل التي يراجعها الإداري مرتبطة ببعضها وتتداخل مسبباتها مع نتائجها مما يجعل الإدارة غير قادرة على تمييزها بدقة وبالتالي تتجه جهودها لمعالجة المظاهر الفرعية للمشكلة والأعراض وتهمل المشكلة الأساسية لعدم قدرتها على تحديدها وتعريفها.

ثانيا: عدم القدرة على تحديد الأهداف: إن متخذي القرارات يسعون دائما إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من وراء هذه القرارات وهذه الأهداف ترتبط ببعضها البعض أحيانا وقد تتعارض أحيانا أخرى كما قد تختلف من حيث أهميتها مما يتطلب من الإداري أولا التمييز بين الأهداف المهمة والأقل أهمية وكذلك للتنسيق بين الأهداف.

ثالثا: عدم القدرة على تقييم البدائل: في بعض الاحيان يجد الإداري صعوبة في تقييم البدائل حيث يصعب عليه إيجاد معايير يستخدمها لتقييم وتحديد المزايا والعيوب لكل بديل وتزداد هذه الصعوبة حينما تتعدد الأهداف.

رابعا: صعوبة الاختيار والمفاضلة بين البدائل: تعد القدرة على المفاضلة بين البدائل وتحديد مدى سلامة القرار وصحته من أهم المشاكل التي تواجهها الإدارة عند اتخاذها لقرارات مختلفة وخاصة عند التشابه النسبي بين كل بديل، أو عدم معرفة قيمة كل نتيجة أو عدم توفر المعلومات الكافية وكذا عدم قدرة على التنبؤ بالنتائج المرتبة عن كل بديل من البدائل المتاحة.

خامسا: نقص المعلومات والبيانات اللازمة: يعد عدم توفر المعلومات الكافية لاتخاذ القرار من أهم الصعوبات التي تواجه متخذ القرار، إذ تعد المعلومات من أهم موارد المؤسسات في العصر الحديث، حيث يجب أن تعطي

[1] اسماعيل محمد الشيد،**"نظم المعلومات المحاسبية في المنشات المالية"**، الدار الجامعية للنشر، اسكندرية، بدون سنة نشر.

صورة محددة عن بيئة العمل وظروفها وإمكانيته، توضح لها الأوضاع القائمة خارج المؤسسة وداخلها وتساعد في اتخاذ قرارات سليمة.

كل هذه المعيقات تزول عندما تستخدم نظام المعلومات.

المبحث الثالث: القرارات المالية

المطلب الاول: مفهوم القرار المالي

أولا: تعريف القرار المالي: تعرف القرارات المالية على انها " اختيار البديل الأمثل من بين العديد من المواقف المالية والذي يترتب على زيادة القيمة السوقية لمؤسسة خلال زمنية معينة حيث يقوم المحمل المالي بتحميل القوائم والتقارير المالية والبحث عن المعلومات المالية وتحليلها وتعديلها لتساعده على اتخاذ القرارات المالية.

ثانيا: خصائص القرارات المالية: تصنف القرارات المالية إلى قرارات رئيسية وأخرى ثانوية، يترتب على القرارات الرئيسية مخاطر أكبر من القرارات الثانوية نتيجة لعدم التأكد من النتائج المترتبة عليها بدقة ومن خصائص القرارات المالية مما يلي:

1-القرارات المالية تتغلغل في جميع أوجه نشاط المنشأة.

2-القرارات المالية هي قرارات ملزمة للمؤسسة ولذا وجب الحذر الشديد عند اتخاذ هذه القرارات.[1]

3-إن بعض القرارات المالية هي قرارات مصيرية.

إن نتائج القرارات المالية لا تظهر سريعا بل تستغرق زمنا قد يطول مما يؤدي إلى صعوبة إصلاح الخطأ إذا كانت القرارات خاطئة مما يتطلب من متخذ القرار الحذر والفطنة واستغلال المعلومات استغلالا عقلانيا.

المطلب الثاني: انواع القرارات المالية

تنقسم القرارات المالية إلى:

أولا: قرارات الاستثمار: وهي قرارات تعني باختيار البديل الأمثل فيما يخص الاستثمارات التي تعمل عمى تعظيم ثروة حملة الأسهم من خلال العوائد.

ثانيا: قرارات التمويل :للتمويل أهمية كبيرة من خدمة المشاريع الاستثمارية وتنمية المؤسسات الاقتصادية والاقتصاد الوطني، حيث أدت عملية التمويل إلى ظهور مؤسسات مالية مثل البورصات التي ساهمت بدورها في التوسع وتنوع مصادر التمويل الداخلي والخارجي.

يعرف القرار التمويلي بأنه " تحصيل الأموال اللازمة للمؤسسة بشروط مناسبة تتفق مع أهدافها."

[1] اسماعيل محمد الشيد، مرجع سبق ذكره.

نستخلص أن التمويل أسلوب للحصول على المبالغ التي تحتاج إليها المؤسسة في الوقت المناسب وبالحجم المناسب وبأدنى تكلفة ممكنة، وعموما قرارات التمويل تعنى باختيار الهيكل المالي الأمثل .ومصادر التمويل المناسبة لتعظيم القيمة السوقية خلال فترة زمنية معينة .بحيث يوجد نوعين من القرارات التمويلية:

*قرارات تعنى بتحديد المزيج الملائم للتمويل قصير وطويل الأجل وهو من أهم القرارات التي تؤثر على الربحية والسيولة. *قرارات تعنى بتحديد أيهما أكثر منفعة للمؤسسة القروض قصيرة الأجل والطويلة الأجل في وقت محدد من خلال الدراسة المعمقة للبدائل المتاحة وتكلفة كل بديل والآثار المترتبة عليه في الأجل الطويل.

خلاصة الفصل الثاني:

تمثل عملية اتخاذ القرار جانبا هاما في مختلف الادارات والمؤسسات، ومما لا شك فإن عملية صنع القرار المالي لا تعتبر ضرورية للمؤسسة فحسب بل أنها تعتبر القلب النابض الذي يبقي على حياتها باعتبارها عملية مستمرة ومتمركزة وفي الوظائف الأساسية للمؤسسة.

ويتمثل محور اهتمام القرارات بتمكين متخذ القرار وصانعه بالتعامل مع أحداث القرار وبدائله ، وهي تضع أمام صانع القرار ومتخذه مجموعة من الأدوات التي تساعده على حل المشكلة، باستخدام الطرق وبحوث العمليات وتقنيات الحاسوب، يتم من خلالها معالجة المشاكل الاقتصادية والإدارية والتسويقية فهي وسيلة مساعدة في اتخاذ القرارات وقد ساعد استخدام القرار المالي في ضمان اتخاذ القرار بالاعتماد على نتائج المعلومات المالية التي ترشد متخذي القرار في تحديد أفضل حلول ممكنة للمشاكل التي يواجهونها والأهداف التي يرغبون في تحقيقها.

من خلال هذا الفصل، يمكننا القول ان عملية اتخاذ القرار في المؤسسة وخاصة منها القرارات المالية تحتاج الى انظمة معلومات توفر لها مختلف البيانات والمعلومات التي تساعدها في هذه العملية من اجل تحقيق الاهداف الداخلية والخارجية للمؤسسة وتساعد المسيرين باتخاذ قرارات رشيدة وصحيحة.

الفصل الثالث:
دراسة حالة مؤسسة نفطال

تمهيد:

بعد أن تم التطرق في الجانب النظري إلى الإطار المفاهيمي للمعلومات المالية ومعرفة معايير قياس جودتها ، وكذلك الى اتخاذ القرار المالي للمؤسسة، قمنا في هذا الفصل بإسقاط ما تم تناوله في الجانب النظري على ارض الواقع من خلال دراسة ميدانية لأحدى مؤسسات الاقتصادية ذات الطابع التجاري والمتمثلة في شركة نفطال لولاية سيدي بلعباس، حيث كان الهدف من هذا الفصل هو التعرف على تحليل نتائج المؤسسة، ومن اجل تحقيق ذلك استعملنا مختلف القوائم المالية (الميزانية، جدول حسابات النتائج)، واعتمادنا كذلك على النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي.

وبناء على ذلك تم التطرق إلى:

- تقديم عام حول مؤسسة نفطال لسيدي بلعباس؛
- المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية لمؤسسة نفطال –سيدي بلعباس–؛
- مدى استخدام أساليب اتخاذ القرار المالي في مؤسسة نفطال–سيدي بلعباس–.

المبحث الأول: تقديم عام حول مؤسسة نفطال

المطلب الأول: تعريف مؤسسة نفطال

تعريف بالشركة

إن الجزائر من الدول التي تسعى جاهدة إلى التطور والتقدم وتنمية اقتصادها ومن اجل هذا فهي تعتمد بقوة على قطاع المحروقات، فمداخيل الجزائر من العملة الصعبة والتي تمثل حوالي % 97 من الدخل الوطني هي من قطاع المحروقات الذي يعد قطاع استراتيجي وحيوي ومن أهم المؤسسات الوطنية التي تساهم بفعالية في تحريك هذا القطاع وتنميته نجد شركة نفطال التي تعد الرائدة على المستوى الوطني في مجال تخزين، نقل وتوزيع المنتجات البترولية ومشتقاتها.

تاريخيا وبالضبط بعد استقلال الجزائر كان نشاط التخزين وتوزيع المحروقات من مهام مؤسسة سونطراك إلى أن أصدر مرسوم رقم80 /101 في 6 افريل 1980 والذي اقتضى إنشاء المؤسسة الوطنية لتكرير وتوزيع المنتجات البترولية(*ERDP*).

بدأت المؤسسة نشاطها في الفاتح من جانفي 1982واهتمت بصناعة وتكرير وتوزيع المنتجات البترولية، عدلت وقسمت فيما بعد وفق المرسوم

189/87 :في 25 أوت 1987 إلى مؤسستين وطنيتين:

- ✓ .مؤسسة مختصة في تصفية و تكرير البترول نفطاك (*Naftec*)
- ✓ مؤسسة مختصة في توزيع و تسويق المنتجات البترولية و مشتقاتها على مستوى التراب الوطني تحت علامة نفطال وعرفت على الصعيد الوطني و الدولي باسم المؤسسة الوطنية لتسويق و توزيع المنتجات البترولية ، يتكون مصطلح الأجنبي لمؤسسة نفطال(*Naftal*)من :

- (*Naft*)مصطلح عربي و يعني النفط .
- (*al*) اختصار لكلمة الجزائر(*Algeria*).

شركة نفطال تعد واحدة من اكبر الشركات البترولية في الجزائر تأسست في 1982،هي شركة ذات اسهم (SPA)براس مال 16.500.000.000دج، حيث حققت سنة 2006 رقم اعمال يقدر ب98.97%،تعد الرائدة في توزيع وتسويق المواد البترولية عبر كامل التراب الوطني.

انحصرت اهداف الشركة للسنوات الاخيرة في:

–اعادة تنظيم وتقسيم نشاطاتها بطريقة تخلق جو المنافسة داخل الوطن؛

-العمل على خلق شراكة مع الدول الأجنبية؛

-طاقة استيعابها تقدر ب4 مليار طن من المواد البترولية؛

شبكة توزيع ل1850 تغطي كل الاقليم الوطني.

الشكل رقم (01): مراكز توزيع لمؤسسة نفطال

44مركز شحن الغاز
70مركز ومخزون للوقود وزيوت المحركات والعجلات المطاطية
60مستودع متعلق بالغاز
55مركز خاص للتفريغ للمطارات البحرية ومراكز البيع
16مركز زفت
24 مستودع طيران

المصدر: وثائق من شركة نفطال سيدي بلعباس –الجزائر-

كل هذا جعل شركة نفطال تلبي وتغطي حاجيات السوق على المستوى الداخلي، وعبر وحداتها المنتشرة و المسماةDISTRICT ، اي مقاطعة مثلا مقاطعة سيدي بلعباس تشمل حاليا كل من (بلعباس ، مستغانم ووهران).

يقدر عدد عمال مقاطعة نفطال س.ب.ع ب 160 عامل موزعين على جميع الفروع والمحطات. تشمل نفطال على مستودع يضم مختلف المواد (مطاط، زيت، بنزين) التي يتم توزيعها على المحطات التابعة لها للخواص بما في ذلك ولاية وهران وولاية مستغانم، تتوزع هذه المحطات كالتالي:

الجدول رقم (02): محطات توزيع لمؤسسة نفطال

سيدي بلعباس	مستغانم	وهران
ابن باديس R2220	R2720	R3120
سيدي بلعباس R2221	R2721	R3121
راس الماء R2222	R2722	R3123
سيدي بلعباس R2223	R2723	R3133
تلاغ R2224	R2724	R3134
سيدي بلعباس R2221	R2725	R3135
سفيزف R2226	R2726	R3136
سيدي علي بن يوب R2227	R2727	R3137
سيدي بلعباس R2228	R2728	R3138

R3139	R2729	
	R2730	

المصدر: وثائق من شركة نفطال سيدي بلعباس –الجزائر–

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمؤسسة نفطال

هيكل مؤسسة يمثل مجموعة العلاقات بين مختلف الوحدات ويعتمد هذا الهيكل على نشاط والأهداف الإستراتيجية للمؤسسة ففي كل عمل جماعي يجب أن تكون هناك روابط معينة بين الأفراد حيث يعبر عن هذه الروابط بمجموعة من القواعد اللازمة لتنظيم العمل وتحديد المسؤوليات داخل المؤسسة.

إن الهيكل التنظيمي عبارة عن مجموعة المهام والمسؤوليات التي تختلف من مؤسسة إلى أخرى فمما لا شك فيه أن السير الحسن لأي مؤسسة يستلزم وجود هيكل تنظيمي مناسب يضمن التوازن بين المسؤوليات واحترام الصلاحيات.

الشكل الموالي يمثل الهيكل التنظيمي للشركة:

الشكل رقم (2): الهيكل التنظيمي لشركة نفطال

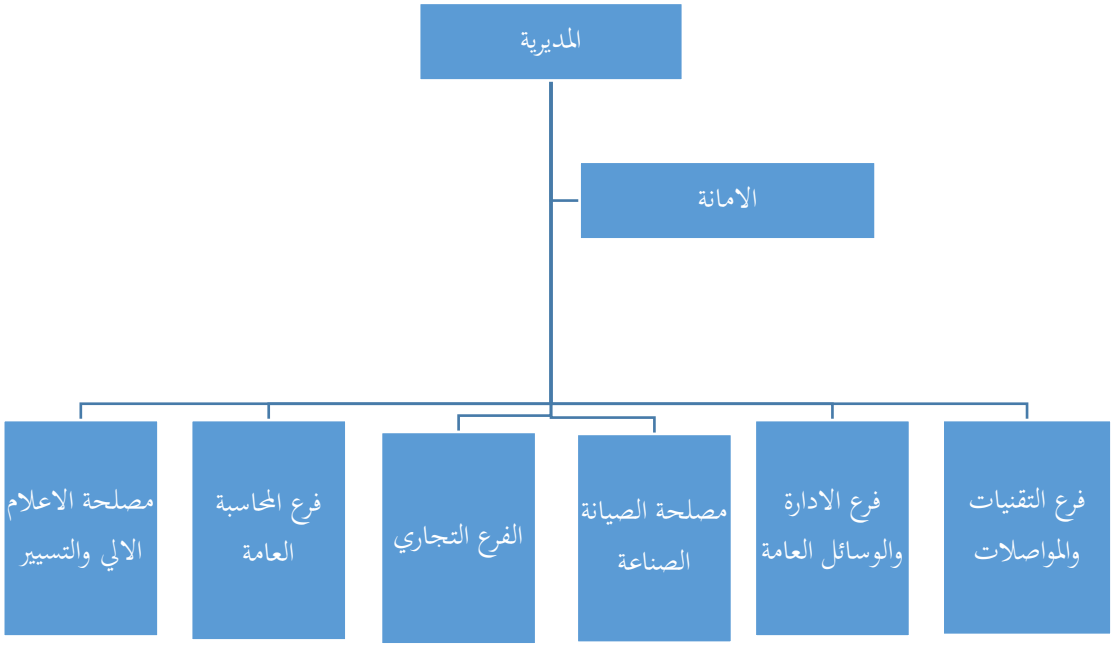

المصدر: وثائق من شركة نفطال سيدي بلعباس –الجزائر–

نجد في قمة الهيكل التنظيمي لشركة **نفطال** رئيس المدير العام الذي يعتبر عنصر أساسي وجوهري في الشركة لأنه مخول بأوسع الصلاحيات للتصرف واتخاذ القرارات في جميع الظروف باسم و لحساب شركة نفطال، كما يمكن تعريف الوحدات الرئيسية على النحو التالي :

1-رئيس فرع المحاسبة والمالية: يتكفل بجميع المصالح التابعة لهذا الفرع ومراقبة
مهام كل مصلحة بحيث يلعب دور الربط بين المصالح والجمع بينهم

2-مراقب التسيير: التنسيق وقيادة كل المسار الموازنة، تحليل لمختلف فوارق الانجاز واقتراح الاجراءات التصحيحية، يساعد في رسم مسار المؤسسة واتخاذ القرار الصائب، يوفر المعلومات للجهات العليا كي تتطلع عليها.

3-مصلحة الخزينة: وضع شبكات ودفع مبالغ كل من التصريحات الاجتماعية والضريبة وفواتير الضوء والغاز وغيرها من احتياجات الشركة و

بالتالي يتعامل فرع المحاسب والمالية مع البنكية (بنك، حساب بريدي جاري...).

4-مصلحة المحاسبة العامة: يتكفل بجميع الاقسام التابعة لهذه المصلحة والجمع بينهم.

5-قسم الجباية: يتكفل بجمع الضرائب التي هي على عاتق الشركة وحسابها على حسب نسبة كل ضريبة ثم تنتقل في ورقةG50 التي تعد بمثابة جدول الاشعار الخاص بالدفع وبعدها يقوم المكلف بالضريبة بتسديد ضرائب بواسطة صك بنكي او عن طريق البريد اي مكتب بريدي وكما يمكن ان يدفع نقدا.

6-قسم المحاسبة العامة: يتكون من فرع محاسبة الاجور وفرع التسجيل المحاسبي للاهتلاكات.

7-التسجيل المحاسبي للاهتلاكات: اي تسجيل لدخول او خروج الاستثمارات بهدف اظهارها في الميزانية بقيمتها الصافية.

8-قسم محاسبة المبيعات والمخزونات: التسجيل المحاسبي لمختلف عمليات البيع.

9-مصلحة الميزانية والتكاليف: تهتم بتكاليف لسلع والخدمات، حسابها، وتحليلها والتحكم فيها بتقدير ما سوف يحدث في الفترات المستقبلية حيث تقارن التقديرات بما انجز فعلا وتستخرج الفروق.

المطلب الثالث: المهام والأهداف الإستراتيجية لمؤسسة نفطال

من خلال مزاولة الشركة لنشاطها فإنها تسعى إلى تحقيق هدف مزدوج:

-مواصلة مهمتها في توزيع وتسويق المنتجات البترولية المتنوعة،

-تحسين جودة خدماتها.

لذلك تسخر الشركة كامل مواردها البشرية وإمكانياتها المادية من اجل بلوغ هذا الهدف، إضافة إلى ذلك فان مؤسسة نفطال تقوم بعدة إجراءات تسمح لها بتحقيق أهداف استراتيجية متنوعة منها:

-تجديد و إعادة تأهيل بنيتها التحتية لوظيفة التخزين؛

-تنمية و تطوير استراتيجية التسيير و التي تضمن لها البقاء في المركز الريادي بالنسبة لتوزيع المنتجات النفطية في السوق المحلية؛

-تحسين معدل الخدمة و التطلع لاحتياجات الزبائن المستقبلية؛

-تطوير الشراكة مع متعاملين من ذوي الخبرة و البحث عن تحالفات استراتيجية؛

-تكثيف الإجراءات الرامية إلى السيطرة على التكاليف و تحسين نوعية المنتجات والخدمات؛

-توسيع نشاطها إلى أسواق خارجية حيث تسعى إلى دخول أسواق مغاربية وافريقية؛

-تصدير غاز البترول المميع لتونس و المغرب؛

-تنفيذ برنامج تكوين و تدريب فعال للموارد البشرية وذلك بما يتوافق مع احتياجات الشركة؛

-تجديد و سائل النقل البرية و كذا معدات المناولة الخاصة بها؛

-زيادة طاقة النقل عبر الأنابيب؛

-تحديث و توسيع شبكتها من مراكز الخدمة؛

أخيرا يمكن القول أن طموح شركة **نفطال** في أن تصبح خير نموذج للمؤسسات الجزائرية الناجحة ليس فقط في فعاليتها الاقتصادية ولكن أيضا من حيث موافقة جميع مرافقها و منشاتها لمعايير الجودة، حماية البيئة و السلامة في الميدان الصناعي.

المبحث الثاني: المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية لمؤسسة نفطال

المطلب الاول: عرض القوائم المالية لمؤسسة نفطال:

تعتبر القوائم المالية المرآة العاكسة لصورة أي مؤسسة اقتصادية ومن خلالها يتمكن كل المساهمين والمقرضين وكل الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة الاقتصادية من تقييم أدائها، ومن خلال هذا المطلب نحاول عرض أهم القوائم المالية للمؤسسة والمتمثلة في الميزانية المحاسبية وجدول حسابات النتائج.

أولا: عرض الميزانية المحاسبية لشركة نفطال (2019/2016):

كما هو معروف فإن الميزانية المحاسبية تتكون من جانبين أساسيين هما جانب الأصول وجانب الخصوم، فالأصول تمثل استخدامات الموارد المالية التي تحصل عليها المؤسسة، أما الخصوم تمثل مجمل الموارد المالية

التي هي تحت تصرف المؤسسة، عليه سنقوم بد راسة الميزانية المحاسبية للمؤسسة بالتطرق لكل من جانبي الأصول والخصوم.

أ .جانب الأصول للميزانية المحاسبية لشركة نفطال (2019/2016):

جدول رقم(3): الميزانية المحاسبية لشركة نفطال لجانب الاصول

وحدة:دج

	الصافي 2016	الصافي 2017	الصافي 2018	الصافي 2019
اصول غير جارية				
تثبيتات عينية	3421182056.92	3077902340.57	2705846006.26	2243070009.32
تثبيتات قيد الانجاز	161212631.10	56671471.10	75479081.10	109959700.93
تثبيتات مالية	16274999.40	30844543.71	42079877.05	40082565.04
مجموع الاصول الغير جارية	3598669687.42	3165418355.38	2823404964.41	2393112275.29
اصول جارية				
مخزونات ومنتوجات قيد التنفيد	499483909.53	474185433.37	523336730.56	478450976.64
الزبائن	110518896.95	120522331.27	219290300.39	187791739.57
مدينون اخرون	26859727.55	19041056.40	28192479.94	30950603.54
ضرائب وما شابهها	9986894.81	9101352.79	9858466.37	6803031.78
الخزينة	447538554.00	395260346.34	371732337.22	290919433.24
مجموع الاصول جارية	109433798.84	1018110520.17	1152410314.48	994915784.77
المجموع العام للاصول	4693007670.26	4183528875.55	3975815278.89	3388028060.06

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه ان اصول الشركة في انخفاض طوال فترة الدراسة، وعند تفصيلنا في تركيبة اصول الشركة نجد ان في سنة 2018 انخفض مجموع اصولها بنسبة(5%) وسنة 2019 انخفض بنسبة (15%) وهذا راجع الى:

انخفاض في الأصول غير الجارية :خلال سنوات الدراسة (2017-2019) قدر الانخفاض سنة 2018 بنسبة (11 %)وهذا ا رجع إلى الزيادة في تثبيتات قيد الانجاز بنسبة(33 %)والزيادة في التثبيتات المالية بنسبة (36 %) والانخفاض في التثبيتات العينية الأخرى بنسبة (12 %)، وقدر الانخفاض سنة2019 بنسبة (15%) وهذا راجع إلى الزيادة في تثبيتات قيد الانجاز بنسبة (01 %) وانخفاض في التثبيتات المالية بنسبة (05 %)والانخفاض في التثبيتات العينية الأخرى بنسبة(17 %)وهذا يعني أن هناك مكونات أخرى للأصول لها أكثر أهمية من الاستثمارات.

انخفاض في الأصول الجارية :بنسبة (13%) سنة 2018 ، ونسبة(14%) سنة 2019 ، وهذا راجع الى :

-المخزونات : نلاحظ زيادة في سنة 2018 بنسبة (10%) وانخفاض بنسبة) 9 %) سنة 2019 .

-الزبائن : نلاحظ زيادة في سنة2018 بنسبة (82%) وانخفاض بنسبة (14%) سنة2019.
وزيادة المدينون الآخرون بنسبة (48%) سنة 2018 وزيادة بنسبة (10 %) سنة2019.
-الخزينة : نلاحظ انخفاض سنة 2018 بنسبة(6%) وانخفاض سنة 2019 بنسبة (22%)
وعلى العموم هي منخفضة بسبب انخفاض العمولات المتحصل عليها من خلال الخدمات المقدمة من طرف شركة نفطال.

ب .جانب الخصوم للميزانية المحاسبية لشركة نفطال (2019/2016):

جدول رقم(4) الميزانية المحاسبية لشركة نفطال لجانب الخصوم

وحدة:دج

	2016	2017	2018	2019
رؤوس الاموال الخاصة				
راس مال تم اصداره	1 414 713 521,60	2 489 670 888,53	872 806 299,12	726 088 779,10
نتيجة صافية	-840 428 389,81	-733 798 585,46	-759 020 084,10	131 076 972,84
مجموع الاموال الخاصة	574 285 131,79	1 755 872 303,07	113 786 215,02	857 165 751,94
الخصوم الغيرالجارية				
ديون اخرى غير الجارية	2 854 024,67	5 544 561,11	5 861 646,91	7 691 165,91
مخصصات والايرادات	2 634 006,32	2 834 006,32	2 270 000,00	2 270 000,00
مجموع الخصوم الغير الجارية	5 488 030,99	8 378 567,43	8 131 646,91	9 961 165,91
الخصوم الجارية				
موردون وحسابات ملحقة	4 113 234 507,48	2 419 278 005,05	3 853 897 416,96	2 520 901 142,21
ضرائب	-	-	-	-
ديون اخرى	-	-	-	-
خزينة سلبية	-	-	-	-
مجموع الخصوم الجارية	4 113 234 507,48	2 419 278 005,05	3 853 897 416,96	2 520 901 142,21
المجموع العام للخصوم	4 693 007 670,26	4 183 528 875,55	3 975 815 278,89	3 388 028 060,06

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

نلاحظ أن خصوم الشركة في انخفاض مستمر خلال الفترة المدروسة(2016-2019) بنسبة (5%) سنة 2018 وبنسبة (15%) سنة 2019 ، وهذا راجع إلى انخفاض في:

-الأموال الخاصة :حيث انخفضت سنة 2018 بنسبة (94%) وزادت سنة 2019 بنسبة (86 %) وهذا راجع إلى أن النتيجة الصافية كانت سالبة لسنوات 2016و2017 و2018 على التوالي وأصبحت موجبة سنة 2019 .وهي تتكون من :

-أ رس المال الخاص : مقدر ب872806299,12 دج في سنة 2018 وقدر سنة 2019 ب 726088779,1دج

-الخصوم غير الجارية : نلاحظ انخفاض سنة 2018 بنسبة (03%) وازادت سنة 2019 بنسبة (22%) والزيادة في الديون يدل على عدم تسديد القروض.

-الخصوم الجارية :زادت بنسبة (60%) سنة 2018 وانخفضت بنسبة(35%) سنة 2019 ، وهي ناتجة عن:

-زيادة في الموردين :بنسبة (60%) سنة 2018 وانخفضت بنسبة (35%) سنة 2019 .

ثانيا :عرض جدول حسابات النتائج لمؤسسة نفطال للفترة ما بين(2016-2019)

سنقوم بعرض جدول حسابات النتائج لسنوات(2016-2019) كما يلي:

جدول رقم(5) حسابات النتائج لشركة نفطال للسنوات(2016-2019)

الحسابات	2016	2017	2018	2019
المبيعات والمنتجات الملحقة	1 806 255 889,29	1 574 856 591,72	1 738 655 045,26	11 560 938 794,91
تغيرات المخزونات والمنتجات المصنعة قيد الصنع	-54 866 377,00	-62 316 751,98	-66 065 363,08	156 466,29
الانتاج المثبت	-	-	186 998,66	-
اعانات الاستغلال				
انتاج السنة المالية	1 751 389 512,29	1 512 539 839,74	1 672 776 680,84	11 561 095 261,20
المشتريات المستهلكة	691 731 213,18	454 233 268,82	480 544 054,93	93 399 591 024,60
الخدمات الخارجية والاستهلاكات الاخرى	313 355 028,35	362 825 621,08	435 380 328,09	395 774 664,96
استهلاك السنة المالية	10 005 086 241,53	817 058 889,90	915 924 383,02	9 795 365 689,56
القيمة المضافة للاستغلال	746 303 270,76	695 480 949,84	756 852 297,82	1 765 729 571,64
اعباء المستخدمين	785 001 250,35	778 601 590,03	839 454 985,89	923 304 257,04
الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة	30 798 219,43	34 609 696,12	35 875 343,08	133 831 894,30
اجمالي فائض الاستغلال	-69 496 199,02	-117 730 336,31	-118 478 031,15	708 593 420,30
المنتجات العملباتية الاخرى	22 658 329,99	29 343 117,75	20 203 086,49	34 717 709,34
الاعباء العملياتية الاخرى	2 692 282,09	12 408 756,09	2 897 131,27	397 066,30
المخصصات للاهتلاك والمؤونات وخسارة القيمة	810 484 265,83	637 552 523,43	663 435 281,91	553 153 942,60
استرجاع كل خسائر القيمة والمؤونات	2 528 605,97	1 227 952,22	3 832 621,44	588 403,36

النتيجة العملياتية	-857 485 810,98	-737 120 545,86	760 774 736,40	190 348 524,10
المنتوجات المالية	17 148 892,41	5 324 027,85	2 959 737,32	188 331,57
الاعباء المالية	91 471,24	2 002 067,45	905 242,44	59 154 122,83
النتيجة المالية	17 057 421,17	3 321 960,40	2 054 494,88	-58 965 791,26
النتيجة العادية قبل الضرائب	-840 428 389,81	-733 798 585,46	-758 720 241,52	131 382 732,84
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية				
الضرائب المؤجلة عن النتيجة العادية				
النتيجة الصافية للانشطة العادية				
عناصر غير عادية "منتجات"				
عناصر غير عادية "اعباء"				
النتيجة الغير العادية				
صافي نتيجة السنة المالية	-840 428 389,81	-733 798 585,46	-758 720 241,52	131 382 732,84

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

إن جدول حسابا ت النتائج من أهم المقاييس التي يمكن بواسطتها الحكم على الإنجازات التي حققتها الشركة، فتحليله يؤدي بنا لمعرفة ما حققته المؤسسة من نشاطها العادي والغير عادي، ومن أهم الحسابات التي يمكن من خلالها تحليل نشاط المؤسسة نذكر:

أولا :تحليل نتائج الشركة

1-القيمة المضافة للاستغلال : تمثل الفرق من إنتاج السنة المالية واستهلاك السنة المالية وتحسب بالعلاقة:

القيمة المضافة للاستغلال = ح/70+ح/71+ح/72+ح/73+ح/74-(ح/60+ح/62+ح/63)

الجدول رقم (6): القيمة المضافة للاستغلال

البيان	2016	2017	2018	2019
انتاج السنة المالية	1 751 389 512,29	1 512 539 839,74	1 672 776 680,84	11 561 095 261,20
استهلاك السنة المالية	10 005 086 241,53	817 058 889,90	915 924 383,02	9 795 365 689,56
القيمة المضافة للاستغلال	746 303 270,76	695 480 949,84	756 852 297,82	1 765 729 571,64

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

من خلال الجدول نلاحظ أن القيمة المضافة كانت مرتفعة في سنة2016، غير انها عرفت تراجعا في سنة 2017، بسبب الانخفاض في المبيعات والارتفاع في المشتريات المستهلكة، غيرانها عرفت زيادة في 2018 و2019 على التوالي وهذا بسبب الزيادة في المبيعات.

نسبة القيمة المضافة إلى رقم الأعمال :وتحسب بالعلاقة:

نسب القيمة المضافة إلى رقم الأعمال = القيمة المضافة / رقم الأعمال.

الجدول رقم (7): نسبة القيمة المضافة إلى رقم الأعمال

البيان	2016	2017	2018	2019
القيمة المضافة	746 303 270,76	695 480 949,84	756 852 297,82	1 765 729 571,64
رقم الاعمال	1 806 255 889,29	1 574 856 591,72	1 738 655 045,26	11 560 938 794,91
النسبة	0,41	0.44	0.44	0.15

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

نسبة القيمة المضافة إلى رقم الأعمال تعبر عن التكامل الداخلي للشركة ومنه نلاحظ من خلال الجدول أن هذه النسبة عرفت ارتفاع سنة 2016 بسبب الارتفاع الحاصل في القيمة المضافة وكذا رقم الأعمال، وفي سنة2019 نلاحظ أن هذه النسبة عرفت انخفاض بسبب الانخفاض الحاصل في القيمة المضافة وكذا رقم الأعمال.

2-إجمالي فائض الاستغلال :هو عبارة عن القيمة المضافة للاستغلال مطروح منها أعباء المستخدمين والضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة، ويحسب كما يلي:

إجمالي فائض الاستغلال = القيمة المضافة للاستغلال-(ح/63-ح/64)

الجدول رقم (8): تطور إجمالي فائض الاستغلال

البيان	2016	2017	2018	2019
اجمالي فائض الاستغلال	-69 496 199,02	-117 730 336,31	-118 478 031,15	708 593 420,30

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

نلاحظ من خلال الجدول أن الشركة حققت إجمالي فائض الاستغلال سالب خلال السنوات الاربعة وهذا يعود إلى تراجع القيمة المضافة وحدوث انخفاض في مصاريف العاملين وحصص المخصصات والاهتلاكات.

من خلال دراسة إجمالي فائض الاستغلال يمكن حساب نسبة إجمالي فائض الاستغلال إلى رقم الأعمال:

نسبة إجمالية فائض الاستغلال إلى رقم الأعمال = إجمالي فائض الاستغلال / رقم الأعمال

الجدول رقم (9): نسبة إجمالي فائض الاستغلال

البيان	2016	2017	2018	2019
اجمالي فائض الاستغلال	-69 496 199,02	-117 730 336,31	-118 478 031,15	708 593 420,30
رقم الاعمال	1 806 255 889,29	1 574 856 591,72	1 738 655 045,26	11 560 938 794,91
النسبة	-0,04	0,06	-0,07	-0,07

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

من خلال النتائج المحصل عليها خلال السنوات الاربعة نلاحظ أن النسب سالبة وهذا ما يعني انها ضعيفة أي ان نسبة مساهمة إجمالي فائض الاستغلال في رقم الأعمال ضعيفة جدا.

من خلال دراستنا للقيمة المضافة يمكن حساب بعض النسب التي تبين تأثير وتأثر بعض العناصر بالقيمة المضافة وهي:

أ- نسبة **مساهمة المستخدمين في القيمة المضافة** :تحسب بالعلاقة التالية:

نسبة مساهمة المستخدمين في القيمة المضافة = مصاريف المستخدمين / القيمة المضافة.

الجدول رقم (10): تطور نسبة مساهمة المستخدمين في القيمة المضافة

البيان	2016	2017	2018	2019
اعباء المستخدمين	785 001 250,35	778 601 590,03	839 454 985,89	923 304 257,04
القيمة المضافة	746 303 270,76	695 480 949,84	756 852 297,82	1 765 729 571,64
النسبة	0,52	1,11	1,12	1,05

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

من خلال الجدول نلاحظ أن النسبة كانت مرتفعة خلال السنوات 2016 و2017 و2018 وهذا بسبب الزيادة الحاصلة في مصاريف المستخدمين لكنها انخفضت في 2019 بسبب الانخفاض الحاصل في القيمة المضافة.

أ-نسبة الاهتلاكات والمؤونات على القيمة المضافة :تحسب بالعلاقة التالية:

نسبة الاهتلاكات والمؤونات على القيمة المضافة = المؤونات + الاهتلاكات /القيمةالمضافة.

الجدول رقم (11): نسبة الاهتلاكات المؤونات على القيمة المضافة

البيان	2016	2017	2018	2019
المخصصات للاهتلاك والمؤونات وخسارة القيمة	810 484 265,83	637 552 523,43	663 435 281,91	553 153 942,60
القيمة المضافة	746 303 270,76	695 480 949,84	756 852 297,82	1 765 729 571,64
النسبة	0,31	0,88	0,92	1,09

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

نلاحظ من خلال الجدول انخفاض النسبة في سنة 2017 و 2018 و2019هذا نتيجة الانخفاض في الاهتلاكات الناتجة عن الانخفاض في حجم الاستثمارات، أما في سنة 2016 نلاحظ ارتفاع في النسبة نتيجة ز يادة الإهتلاكات الناتجة عن زيادة حجم الاستثمارات.

3-النتيجة العملياتية :هي عبارة عن إجمالي فائض الاستغلال مضافا إليه المنتجات الوظيفية الأخرى ومطروحا منه الأعباء الوظيفية الأخرى وكذا مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسارة القيمة ومضافا إليه استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات، وتحسب بالعلاقة:

النتيجة العملياتية = فائض الاستغلال الإجمالي+ح75-ح65-ح68+ح78.

الجدول رقم (12): تطور النتيجة العملياتية

البيان	2016	2017	2018	2019
اجمالي فائض الاستغلال	-69 496 199,02	-117 730 336,31	-118 478 031,15	708 593 420,30
المنتجات العملباتية الاخرى	22 658 329,99	29 343 117,75	20 203 086,49	34 717 709,34
الاعباء العملياتية الاخرى	2 692 282,09	12 408 756,09	2 897 131,27	397 066,30
المخصصات للاهتلاك والمؤونات وخسارة القيمة	810 484 265,83	637 552 523,43	663 435 281,91	553 153 942,60
استرجاع كل خسائر القيمة والمؤونات	2 528 605,97	1 227 952,22	3 832 621,44	588 403,36
النتيجة العملياتية	-857 485 810,98	-737 120 545,86	760 774 736,40	190 348 524,10

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

نلاحظ من خلال الجدول أن المؤسسة سجلت نتيجة عملياتيه سالبة خلال االسنتين 2016 و2017 وهذا راجع لعدم قدرة المنتجات العمياتية الأخرى تغطية الأعباء العمياتية الأخرى.وعرفت ارتفاعا في السنتين 2018 و2019 وهدا راجع لقدرتها على تغطية اعبائها.

4-صافي نتيجة السنة المالية :وتحسب بالعلاقة:

نتيجة السنة المالية = النتيجة الصافية للأنشطة العادية – عناصر غير عادية (أعباء) + عناصر غير عادية (منتجات).

الجدول رقم (13): صافي نتيجة السنة المالية

البيان	2016	2017	2018	2019
صافي نتيجة السنة المالية	-840 428 389,81	-733 798 585,46	-758 720 241,52	131 382 732,84

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

نلاحظ أن صافي نتيجة السنة المالية خلال السنوات الاربعة سالبة وهذا ما يدل على عدم قدرة المؤسسة على تحقيق التمويل الذاتي.

5-القدرة على التمويل الذاتي:

التمويل الذاتي هي إمكانية المؤسسة لتمويل نشاطها انطلاقا من مواردها الذاتية (الداخلية) دون اللجوء إلى مصادر خارجية، وتحسب القدرة على التمويل الذاتي كما يلي:

القدرة على التمويل الذاتي = النتيجة الصافية + مخصصات الاهتلاكات والمؤونات.

الجدول رقم (14): القدرة على التمويل الذاتي

البيان	2016	2017	2018	2019
صافي نتيجة السنة المالية	-840 428 389,81	-733 798 585,46	-758 720 241,52	131 382 732,84
المخصصات للاهتلاك والمؤونات وخسارة القيمة	810 484 265,83	637 552 523,43	663 435 281,91	553 153 942,60
القدرة على التمويل الذاتي	-29 944 123,98	-96 246 062,03	-95 284 959,61	684 536 675,44

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

يتبين من خلال الجدول أن المؤسسة ليس لها القدرة على تمويل نشاطها ذاتيا وبالتالي تلجأ إلى المصادر الخارجية وهو ما لا يحقق استقلالية مالية للمؤسسة.

المطلب الثاني: تحليل القوائم المالية باستخدام النسب المالية

الجدول رقم (15): الميزانية الوظيفية لسنة 2016

الأصول	المبالغ	%	الخصوم	المبالغ	%
اصول ثابتة	3 598 669 687,42	77%	الاموال الخاصة	574 285 131,79	12%
قيم الاستغلال	499 483 909,53	11%	ديون طويلة الاجل	5 488 030,99	1,00%
قيم قابلة للتحقق	147 315 519,31	3%	ديون قصيرة الاجل	4 113 234 507,48	87%
قيم جاهزة	447 538 554,00	9%		-	-
المجموع	4 693 007 670,26	100%	المجموع	4 693 007 670,26	100%

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

1-التمثيل البياني لتركيبة الميزانية المالية المختصرة جانب الاصول والخصوم 2016

الشكل رقم(3):

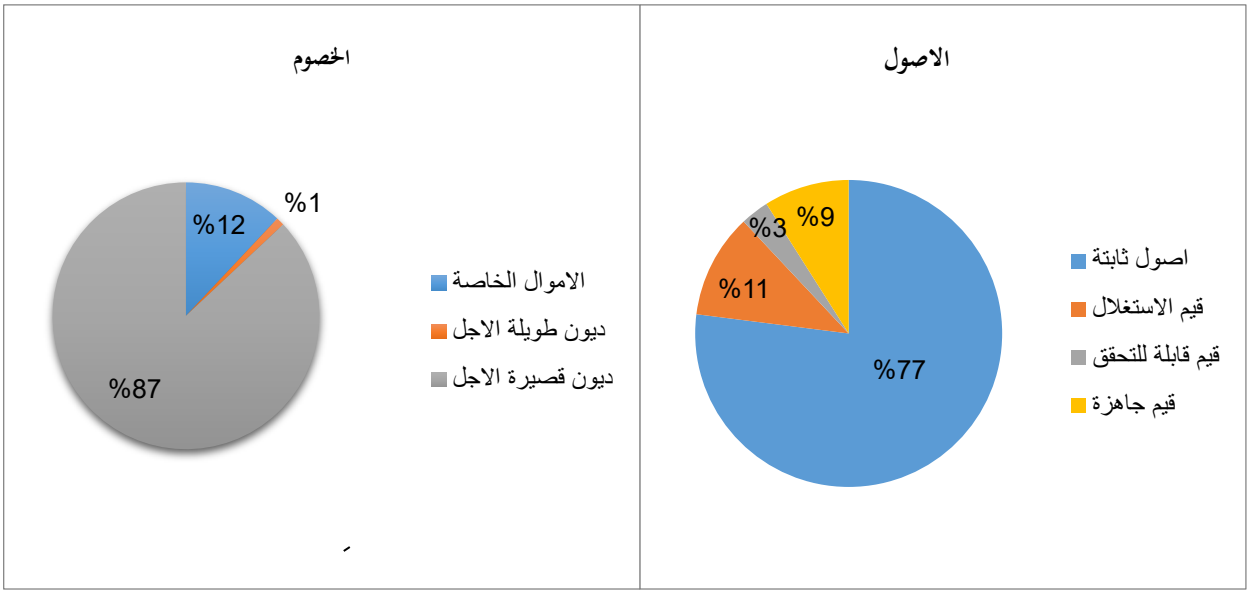

المصدر: من اعداد الطلبة حسب الميزانية المالية المختصرة.

الجدول رقم (16): الميزانية الوظيفية لسنة 2017

الأصول	المبالغ	%	الخصوم	المبالغ	%
اصول ثابتة	3 165 418 355,38	76%	الاموال الخاصة	1 755 872 303,07	42%
قيم الاستغلال	474 185 433,37	11%	ديون طويلة الاجل	8 378 567,43	1,00%
قيم قابلة للتحقق	148 664 740,46	4%	ديون قصيرة الاجل	4 113 234 507,48	57%
قيم جاهزة	395 260 346,34	9%		-	
المجموع	4 183 528 875,55	100%	المجموع	4 183 528 875,55	100%

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

2-التمثيل البياني لتركيبة الميزانية المالية المختصرة جانب الاصول والخصوم 2017

الشكل رقم(4):

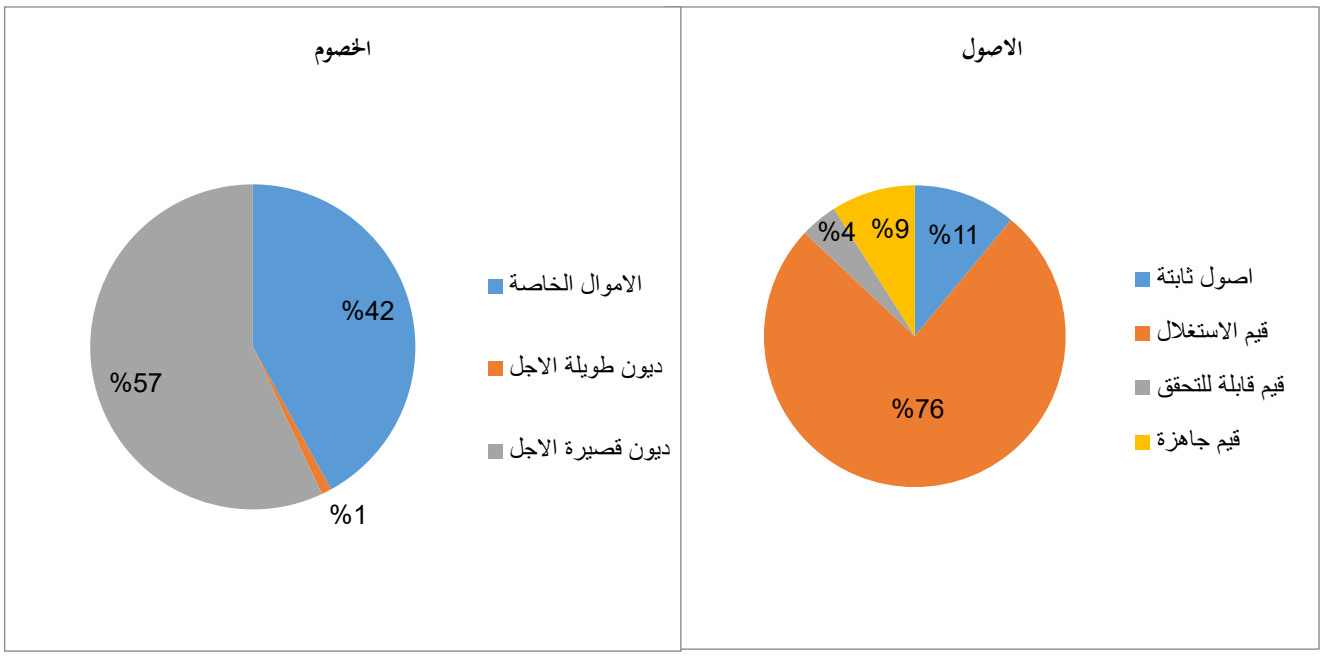

المصدر: من اعداد الطلبة حسب الميزانية المالية المختصرة.

الجدول رقم (17): الميزانية الوظيفية لسنة 2018

الأصول	المبالغ	%	الخصوم	المبالغ	%
اصول ثابتة	2 823 404 964,41	72%	الاموال الخاصة	313 786 215,02	7%
قيم الاستغلال	523 336 730,56	13%	ديون طويلة الاجل	8 131 646,91	1,00%
قيم قابلة للتحقق	257 341 246,70	6%	ديون قصيرة الاجل	3 853 897 416,96	92%
قيم جاهزة	371 732 337,22	9%		-	
المجموع	3 975 815 278,89	100%	المجموع	4 175 815 278,89	100%

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

2-التمثيل البياني لتركيبة الميزانية المالية المختصرة جانب الاصول والخصوم 2018

الشكل رقم(5):

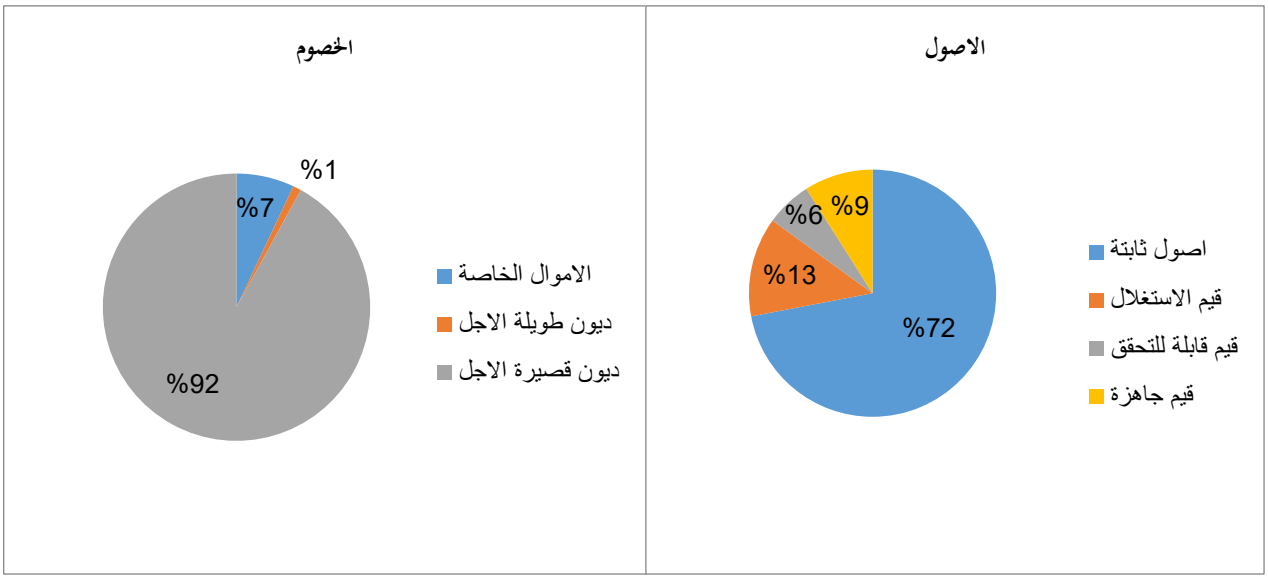

المصدر: من اعداد الطلبة حسب الميزانية المالية المختصرة.

الجدول رقم (18): الميزانية الوظيفية لسنة 2019

الأصول	المبالغ	%	الخصوم	المبالغ	%
اصول ثابتة	2 393 112 275,29	70%	الاموال الخاصة	857 165 751,99	25%
قيم الاستغلال	478 450 976,64	14%	ديون طويلة الاجل	9 961 165,91	1,00%
قيم قابلة للتحقق	225 545 374,89	7%	ديون قصيرة الاجل	2 520 901 142,21	74%
قيم جاهزة	225 545 374,89	9%		-	
المجموع	3 388 028 060,06	100%	المجموع	3 388 028 060,11	100%

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

3-التمثيل البياني لتركيبة الميزانية المالية المختصرة جانب الاصول والخصوم 2019

الشكل رقم(5):

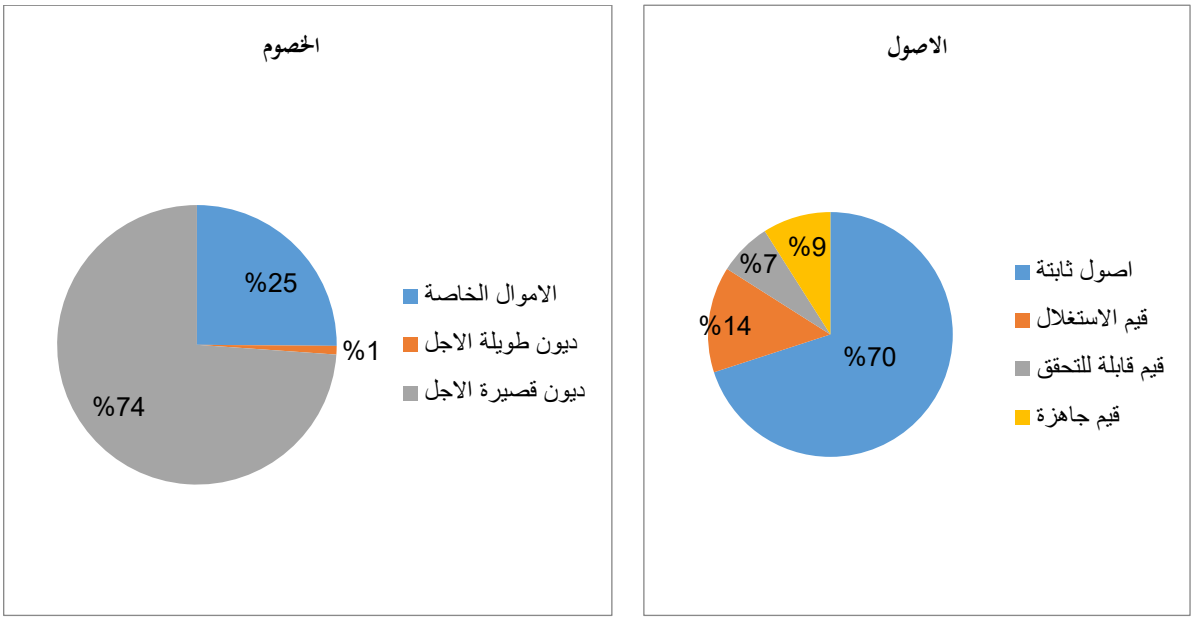

المصدر: من اعداد الطلبة حسب الميزانية المالية المختصرة.

تحليل الميزانية الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة خلال لسنوات 2016-2017-2018-2019:

1-الاصول الثابتة:

من خلال الميزانية الوظيفية لكل من 2016-2017-2018-2019 نلاحظ انخفاض في نسبة الاصول الثابتة حيث قدرت في سنة 2016 ب 77% وفي سنة 2017 انخفضت الى 11% وهذا راجع الى الاهتلاك الكلي او الجزئي لبعض الاستثمارات، وفي سنة 2018 ارتفعت الى 72% وفي سنة 2019 قدرت ب 70%.

2-قيم الاستغلال:

نلاحظ ثبات نوعا ما في مقدار القيم للسنوات 2016-2018-2019 حيث قدرت 11%، 13%، 14%ما سنة 2017 ارتفعت الى 76% وهذا التدبدب راجع الى عدم التحكم في المخزون من جراء تقلب الأسعار وعدم المرونة في تصريف المنتوجات.

3-قيم قابلة للتحقيق:

نلاحظ من خلال الجداول ارتفاع القيم المحققة حيث قدرت في سنة 2016 ب 3% لترتفع سنة 2017 الى 4% ثم في سنة 2018 الى 6% وفي سنة 2019 الى 7% وذلك بسبب ارتفاع حقوق الشركة مع الغير.

4-القيم الجاهزة:

نلاحظ ثبات في مقدار القيم للسنوات 2016-2018-2019.

الخصوم:

1-الاموال الخاصة: نلاحظ ان نسبة الاموال الخاصة لسنة 2016 ب 12% اما سنة 2017 ب 42% فانخفض سنة 2018 الى 7% ليصبح سنة 2019 الى 25% وهذا التدبدب راجع الى تحقيق نتيجة صافية سالبة او ان المؤسسة سلبت جزء من اموالها الخاصة.

2-ديون طويلة الاجل:

نلاحظ ثبات في مقدار القيم للسنوات 2016-2018-2019.

3-ديون قصيرة الاجل:

انخفضت الديون قصيرة الاجل في سنة 2016 الى 87% ثم في سنة 2017 الى 57% ثم في سنة 2019 الى 74% مقارنة بسنة 2018 وهذا راجع الى ان المؤسسة قامت بتسديد جزء من ديونها.

-تحليل الميزانية عن طريق النسب المالية:

سنتطرق في هذا المطلب إلى دراسة النسب المختلفة التي تخص الشركة وهي كما يلي:

نسب التوازن الهيكلي.

أ-نسبة التمويل الدائم:

نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة / أصول ثابتة.

الجدول رقم (19): نسبة التمويل الدائم

البيان	2016	2017	2018	2019
الاموال الدائمة	4 693 007 670,26	4 183 528 875,55	4 175 815 278,89	3 388 028 060,11
الاصول الثابتة	3598669687,42	3165418355,38	2823404964,41	2393112275,29
النسبة	1,30	1,32	1.48	1.42

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

من خلال النتائج المحصل عليها نستنتج أن نسبة التمويل الذاتي أقل من الصفر، وهذا يدل على أن المؤسسة تمول أصولها الثابتة بواسطة أموالها الخارجية، ومنه نستطيع القول أن المؤسسة في وضعية سيئة.

2-نسب السيولة:

أ-نسبة السيولة العامة :تحسب سيولة أصول المؤسسة بصفة عامة.

نسبة السيولة العامة=السيولة المتداولة / الديون القصيرة.

الجدول رقم (20): نسبة السيولة العامة

البيان	2016	2017	2018	2019
الاصول المتداولة	1094337982,84	1018110520,17	1152410314,48	994915784,8
ديون قصيرة الاجل	4113234507,48	2419278005,05	3853897416,96	2520901142,21
النسبة	0,27	0,42	0,30	0,39

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة السيولة العامة في تزايد مستمر وتقترب من الواحد ما يعني أن المؤسسة استطاعت تغطية جزء من التزاماتها القصيرة بالأصول المتداولة.

ب-نسبة السداد السريع: تقيس هذه النسبة قدرة سيولة أصول المؤسسة باستثناء المخزونات.

نسبة السداد السريع = قيم جاهزة + قيم قابلة للتحقيق / الديون القصيرة الأجل.

الجدول رقم (21): نسبة السداد السريع

البيان	2016	2017	2018	2019
قيم جاهزة	447538554,00	395 260 346,34	371 732 337,22	290 919 433,24
قيم قابلة للتحقيق	147315519,31	148 664 740,46	257 341 246,70	225 545 374,89
ديون القصيرة	4 113 234 507,48	2 419 278 005,05	3 853 897 416,96	2 520 901 142,21
النسبة	0,14	0.13	0.16	0.20

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

من خلال الجدول نلاحظ أن المؤسسة استطاعت تغطية جزء من التزاماتها القصيرة بالقيم الجاهزة والقيم القابلة للتحقيق خلال السنوات الاربعة وهذا يعني لجوء المؤسسة لقيم الاستغلال.

ج-نسبة السيولة الحالية: تقيس قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها القصيرة بالاعتماد على القيم الجاهزة فقط.

نسبة السيولة الحالية = القيم الجاهزة / الديون القصيرة الأجل.

الجدول رقم (22): حساب السيولة الحالية

البيان	2016	2017	2018	2019
قيم جاهزة	447 538 554,00	395 260 346,34	371 732 337,22	290 919 433,24
ديون القصيرة	4 113 234 507,48	2 419 278 005,05	3 853 897 416,96	2 520 901 142,21
النسبة	0,11	0.16	0.10	0.12

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

نلاحظ من الجدول أن نسبة السيولة الحالية منخفضة ما يعني أن المؤسسة غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل بالاعتماد على القيم الجاهزة فقط وهذا بسبب تزايد مستمر للديون قصيرة الأجل في الوقت الذي تعرف فيه القيم الجاهزة تذبذبات.

نسب المديونية :تبين هذه الخطر الذي قد يلحق بالمؤسسة من خلال السياسات التمويلية المنتهجة فهي تبين مدى تأثير الديون على هيكل تمويل المؤسسة.

أ- نسبة المديونية الإجمالية (التمويل الخارجي):

نسبة المديونية الإجمالية (التمويل الخارجي) =مجموع الديون / مجموع الخصوم.

الجدول رقم (23): نسبة المديونية الإجمالية

البيان	2016	2017	2018	2019
مجموع الديون	4 118 722 538,47	2 427 656 572,48	3 862 029 063,87	2 530 862 308,12
مجموع الخصوم	4 693 007 670,26	4 183 528 875,55	3 975 815 278,89	3 388 028 060,06
النسبة	0,88	0,58	0,97	0,75

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

نلاحظ انخفاض نسبة القروض في هيكل تمويل المؤسسة حيث لم تفق هذه النسبة الواحد وهذا يعني قوة مساهمة الأموال الخاصة في هيكل التمويل.

ب-نسبة **الاستقلالية المالية:**

نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الخصوم.

الجدول رقم (24): نسبة الاستقلالية المالية

البيان	2016	2017	2018	2019
الاموال الخاصة	574 285 131,79	1 755 872 303,07	113 786 215,02	857 165 751,94
مجموع الخصوم	4 693 007 670,26	4 183 528 875,55	3 975 815 278,89	3 388 028 060,06
النسبة	0,12	0,42	0,03	0,25

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

نلاحظ أن نسبة الاستقلالية المالية أقل من الواحد ويرجع ذلك إلى اعتماد المؤسسة على القروض بشكل كبير في تمويل نشاطها وهو ما يؤثر على المقدرة الافتراضية للمؤسسة في المستقبل وخصوصا في حالة الرغبة في التوسع.

ج-نسبة قابلية السداد:

نسبة قابلية السداد =مجموع الأصول / مجموع الديون.

الجدول رقم (25): حساب نسبة قابلية السداد

البيان	2016	2017	2018	2019
مجموع الاصول	4 693 007 670,26	4 183 528 875,55	3 975 815 278,89	3 388 028 060,06
مجموع الديون	4 118 722 538,47	2 427 656 572,48	3 862 029 063,87	2 530 862 308,12
النسبة	1.14	1.72	1.03	1.34

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

نلاحظ أن نسبة قابلية السداد أكبر من الواحد وهذا ما يعني أن المؤسسة بإمكانها تسديد أغلبية التزاماتها في حالة وقوعها في حالة الافلاس.

المطلب الثالث: تحليل القوائم المالية باستخدام مؤشرات التوازن المالي

يتم دراسة مؤشرات التوازن المالي باستخدام رأس المال العامل بأنواعه المختلفة،

احتياجات رأس المال العامل والخزينة.

أولا :رأس المال العامل

هناك عدة أنواع لرأس المال العامل:

1-**رأس المال العامل الدائم (الصافي)** :ويحسب كما يلي:

رأس المال العامل الصافي = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة.

الجدول رقم (26): حساب رأس المال العامل الصافي

البيان	2016	2017	2018	2019
الاموال الدائمة	4 693 007 670,26	4 183 528 875,55	4 175 815 278,89	3 388 028 060,11
الاصول الثابتة	3598669687,42	3165418355,38	2823404964,41	2393112275,29
ر م ع ص	1 094 337 982,84	1 018 110 520,17	1 352 410 314,48	994 915 784,82

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

نلاحظ من الجدول أن رأس المال العامل كان موجبا خلال أربع سنوات، وذلك بسبب ارتفاع في الأموال الخاصة وانخفاض في القيم الثابتة.

أ-**رأس المال العامل الخاص** :ويرمز له ب (ر م ع خ) ويحسب كما يلي:

ر م ع خ = الأموال الخاصة – الأصول الثابتة.

الجدول رقم (27): حساب ر م ع خ

البيان	2016	2017	2018	2019
الاموال الخاصة	574 285 131,79	1 755 872 303,07	113 786 215,02	857 165 751,94
اصول ثابتة	3 598 669 687,42	3 165 418 355,38	2 823 404 964,41	2 393 112 275,29
راس المال العامل الخاص	-3 024 384 555,63	-1 409 546 052,31	-2 709 618 749,39	-1 535 946 523,35

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

نلاحظ من خلال الجدول أن المؤسسة قد تشكل لديها رأس مال عامل خاص سالب خلال السنوات الاربعة وهذا ما يعني أن أموالها الخاصة لا تغطي أصولها الثابتة، وهذا لقيامها بتغطية الخسائر التي حققتها خلال السنوات السابقة لهذه الفترة، فالمؤسسة تلجأ لتغطية العجز الحاصل في الأموال الخاصة ما سيؤثر على استقلاليتها.

ج-رأس المال العامل الإجمالي :يرمز له ب (ر م ع إ) ويحسب كما يلي:

الجدول رقم (28): حساب رأس المال العامل الإجمالي

البيان	2016	2017	2018	2019
قيم الاستغلال	499 483 909,53	474 185 433,37	523 336 730,56	478 450 976,64
قيم قابلة للتحقيق	147 315 519,31	148 664 740,46	257 341 246,70	225 545 374,89
قيم جاهزة	447 538 554,00	395 260 346,34	371 732 337,22	290 919 433,24
راس المال العامل الاجمالي	1 094 337 982,84	1 018 110 520,17	1 152 410 314,48	994 915 784,77

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

نلاحظ من خلال الجدول أن المؤسسة حققت خلال السنوات المدروسة رأس مال عامل إجمالي موجب ومتزايد ما يعني زيادة حجم الأصول المتداولة بسبب استفادة المؤسسة من مشاريع جديدة وبالتالي زيادة قيمها الجاهزة وقيم الاستغلال.

د-رأس المال العامل الأجنبي :يرمز له ب (ر م ع أ) ويحسب كما يلي:

ر م ع أ =مجموع الديون = الديون الطويلة + الديون القصيرة

الجدول ي رقم (29): حساب رأس المال العامل الأجنبي

البيان	2016	2017	2018	2019
ديون طويلة الاجل	5 488 030,99	8 378 567,43	8 131 646,91	9 961 165,91
ديون قصيرة الاجل	4 113 234 507,48	2 419 278 005,05	3 853 897 416,96	2 520 901 142,21
راس المال العامل الاجنبي	4 118 722 538,47	2 427 656 572,48	3 862 029 063,87	2 530 862 308,12

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

نلاحظ أن رأس المال العامل الأجنبي في تزايد وتناقص خلال سنوات الدراسة، وهذا نتيجة للانخفاض وارتفاع في الأموال الخاصة.

ثانيا :احتياجات رأس المال العامل :يرمز له بالرمز (إ.ر.م.ع) ويحسب كما يلي:

إ.ر.م.ع = قيم الاستغلال + قيم قابلة للتحقيق – (الديون القصيرة – السلفات المصرفية).

الجدول رقم (30): حساب احتياجات رأس المال العامل

البيان	2016	2017	2018	2019
قيم الاستغلال	499 483 909,53	474 185 433,37	523 336 730,56	478 450 976,64
قيم قابلة للتحقيق	147 315 519,31	148 664 740,46	257 341 246,70	225 545 374,89
ديون قصيرة الاجل	4 113 234 507,48	2 419 278 005,05	3 853 897 416,96	2 520 901 142,21
احتياجات راس المال العامل	-3 466 435 078,64	-1 796 427 831,22	-3 073 219 439,70	-1 816 904 790,68

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

من خلال الجدول نلاحظ أن احتياجات رأس العامل خلال السنوات الاربع سالب ما يعني أن احتياجات الدورة أقل من مواردها، وهذا راجع إلى التزايد الذي عرفته الديون القصيرة الأجل.

ثالثا :حساب الخزينة

الخزينة هي القيم المالية التي تتصرف فيها المؤسسة لدورة معينة فهي مجموعة الأموال التي في حوزة الشركة فعلا لمدة دورة استغلالية معينة، أي ما تستطيع التصرف فيه من مبالغ سائلة فتلعب الخزينة دورا أساسيا في الشركة، فهي تعبر على مدى تحقيق التوازن المالي وذلك من خلال الربط بين المدى الطويل المتمثل في رأس المال العامل (الثابت) والمدى القصير المعبر عنه بالاحتياج من رأس العامل (المتغير في الزمن) ولذلك يمكن حساب الخزينة كما يلي:

الخزينة = رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل.

الجدول رقم (31): حساب الخزينة

البيان	2016	2017	2018	2019
راس المال العامل الصافي	1 094 337 982,84	1 018 110 520,17	1 352 410 314,48	994 915 784,82
احتياجات راس المال العامل	-3 466 435 078,64	-1 796 427 831,22	-3 073 219 439,70	-1 816 904 790,68
الخزينة	4 560 773 061,48	2 814 538 351,39	4 425 629 754,18	2 811 820 575,50

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

نلاحظ من خلال الجدول أن الخزينة موجبة خلال السنوات الثلاث، وهذا ما يعني أن الشركة تمكنت من تغطية احتياجات الاستغلال دون اللجوء إلى القروض البنكية وهو ما حقق للشركة مبالغ سائلة تستطيع التصرف فيها لمواجهة المصروفات النقدية، مما يعني أنها تمكنت من تحقيق التوازن المالي خلال هذه السنوات.

المبحث الثالث: مدى استخدام أساليب اتخاذ القرارات في مؤسسة نفطال

سنتطرق في هذا المبحث إلى مدى استعمال شركة نفطال الى أساليب ترشيد قراراتها، ومن أهم هذه الأساليب نذكر منها على سبيل الذكر ليس على سبيل الحصر

منها بشكل مختصر لوحة القيادة والإبلاغ المالي.

المطلب الاول: لوحة القيادة

عبارة عن وثيقة معلومات في شكل خلاصة لوضعية الشركة، يتم اعدادها بشكل تقارير

وقد إخترنا في دراستنا هذه السنوات الاربعة:

-1المخزونات :

نلاحظ أن المخزونات الشركة في تزايد شبه مستمر من سنة إلى أخرى حيث قدرت في سنة 2016ب 499483909,53دج لتنخفض في السنة الموالية بقيمة 474185433.37 دج، لترتفع في 2018 إلى 523336730,56دج.و في 2019 انخفضت الى 478450976,64 دج.

-2المشتريات :

نلاحظ أن مشتريات الشركة في تزايد شبه مستمر من سنة إلى أخرى حيث قدرت في سنة 2016ب 691731213,18 دج لتنخفض في السنة الموالية بقيمة454233268,82 دج، لترتفع في 2018 إلى480544054,93 دج. و في 2019 ارتفعت الى 93399591024,6 دج.

-العناصر المالية :

أ .رقم الأعمال:

انطلاقا من المعلومات المقدمة ومن خلال الجدول () نلاحظ أن رقم الأعمال في زيادة مستمرة خلال فترة الدراسة حيث قدر سنة 2016 ب1806255889,29دج أما في سنة 2017 فقد قدر ب1574856591,72دج اما سنة 2019 فقد قدر ب 11560938794,91 دج حيث قدرت الزيادة ب 85 %عن السنة السابقة.

ب .الخزينة:

من خلال المعلومات المقدمة والتقارير المالية والجدول (30)نلاحظ أن رصيد الخزينة موجبة خلال فترة الدراسة وفي تزايد شبه مستمر حيث قدر سنة 2016 ب456077730 61,48 :دج لينخفض سنة 2017 إلى 2814538351,39دج و في 2018 قدر ب4425629754,18 دج و شهد انخفاضا في 2019 قدر ب 2811820575,50 دج.

المطلب الثاني: الإبلاغ المالي في مؤسسة نفطال

بالإضافة الى الميزانية العامة وجدول حسابات النتائج تقوم شركة نفطال بنشر المعلومات التفصيلية لهذه المعلومات الواردة في هاتين القائمتين بالإضافة إلى بعض المعلومات
الثانوية في شكل جداول ملحقة نذكر منها:

1-جدول الاستثمارات :يفصح في هذا الجدول بالتفصيل عن الاستثمارات التي تمتلكها الشركة، فتظهر الحسابات الثانوية لمختلف الحسابات الرئيسية للاستثمارات في بداية المدة ورصيدها في نهاية المدة مع إظهار قيمة الاستثمارات المكتسبة، حيث بلغت قيمة تثبيتات عينية من أجل أعمالها سنة 2019،2018،2017،2016 ب3421182056,92 :دج،3077902340,57دج،2705846006,26دج،2243070009,32 دج على التوالي، كما يظهر الجدول أن الشركة لها تثبيتات قيد الانجاز خلال 2016،2017،2018،2019، قدرت ب: 161212631,1دج،56671471,1 دج،75479081,1 دج،109959700,93 دج على التوالي.

2-جدول حركة الأملاك :يمثل ذا الجدول حركة الحسابات الثانوية لحسابات الميزانية لجانبي الأصول والخصوم مع رصيد أول مدة ورصيد نهاية المدة، إذ يوضح هذا الجدول حركة حسابات الميزانية بصفة عامة.

3-جدول إهتلاك الاستثمارات :يبين هذا الجدول قيمة إهتلاك لكل استثمار من الاستثمارات التي تمتلكها المؤسسة مع بيان القيمة الصافية له.

-**جدول المعلومات المختلفة** :يحتوي هذا الجدول على معلومات تتعلق بالمساهمات الاجتماعية لكل مؤسسة وقد صنفت حسب طبيعة المساهمات إلى مساهمات مالية والتي تعبر عن راس المال الاجتماعي للمؤسسة، والمساهمات المادية.

يتطرق هذا الجدول أيضا إلى التعريف بالشركاء، كما يوضح في هذا الجدول تفصيل في مصاريف النقل التي تصنف الى مصاريف النقل المشتريات ومصاريف نقل المبيعات، كما يوضح ايضا في هذا الجدول معلومات تتعلق بعدد العمال وتصنيفهم.

إضافة إلى هذه الجداول نجد جداول أخرى تتعلق بالقروض والمخزونات، واستهلاك البضائع والمواد واللوازم، إضافة إلى جدول مصاريف التسيير.

خلاصة الفصل الثالث:

حاولنا خلال هذا الفصل تجسيد أهم ما تم التطرق إليه في الفصلين النظريين على ارض الواقع من خلال دراسة حالة لمؤسسة نفطال، حيث تم التعرف على تأثير جودة المعلومات المالية على اتخاد القرار المالي للمؤسسة خلال فترة لدراسة الممتدة بين 2016 و 2019 عن طريق استخدام مؤشرات التوازن المالي التي بينت ان مؤسسة نفطال تعتمد بشكل كبيير على الديون طويلة الأجل و راس مال الخاص من اجل تغطية احتياجاتها الدورية.
من خلال النتائج المتحصل عليها من هذه الدراسة الميدانية نستنتج بان المؤسسة ذات فروع حيث أنها لا تملك في ميزانيتها جميع العناصر التي تساعد في استخدام المؤشرات من اجل الحصول على نتائج دقيقة.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

من خلال هذه الدراسة يمكن القول ان لجودة المعلومات المالية ثروة هامة، اذ ان التحكم والاستغلال الجيد لها يحقق ارباحا ونجاحا للخطط المستقبلية وضمان بقاء واستمرار المؤسسة.

كما تلعب التقارير المالية دورا هاما وفعالا يتمثل في تزويد مختلف مستويات اتخاذ القرار بمعلومات جاهزة وصحيحة ودقيقة في الوقت المناسب كما يمكن القول ان للقوائم المالية اهمية بالغة للتعبير عن حقيقة المؤسسة وتعتبر الجوهر الرئيسي لإعداد المعلومات المالية.

ومن خلال هذا المنطق تم الاجابة عن الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: جودة المعلومة المالية لا تؤثر على اتخاذ القرار المالي داخل المؤسسة الاقتصادية، تم نفي هذه الفرضية لان المعلومة المالية تؤثر على اتخاذ القرار المالي حيث ان الوسيلة المستعملة للإيصال هذه المعلومات هي التقارير المالية بصفة عامة والقوائم المالية بصفة خاصة، والتي يجب ان تكون ملائمة وموثوقة حتى يمكن استعمالها في القرارات المتعلقة بالمؤسسة وابراز الوضعية المالية الحقيقية لها.

الفرضية الثانية: تعد المعلومات المالية من اهم المعطيات التي من خلالها تستطيع المؤسسة معرفة وضعيتها المالية، تم اثبات صحة هذه الفرضية لان المعلومات المالية هي التي تمكن من تقييم المؤسسات من حيث ادائها ووضعها المالي وصب هذه المعلومات في التقارير المالية.

الفرضية الثالثة: تم اثبات صحة هذه الفرضية حيث ان القوائم المالية تحتوي على معلومات اقتصادية عن المؤسسة معبر عنها بشكل مالي يساعد في تقييمها وترشيد قراراتها لأنه من خلال تحليل نتائج المؤسسة المتحصل عليها.

حيث تستخدم القوائم المالية بطريقة نظامية حيث يمكن توصيل هذه المعلومات الى المسيرين بكل الطرق والشفافية من اجل التقييم واتخاذ القرارات الملائمة.

النتائج المستخلصة من الدراسة:

من خلال الدراسة التي قمنا بها على شركة نفطال استخلصنا بعض النتائج التي يمكن أ ن نلخصها فيمايلي:

- نلاحظ أن رأس المال العامل الصافي موجب أي تحقيق توازن مالي وهذا يدل على ان الاموال الدائمة مولت كليا الاصول الثابتة.
- نلاحظ ان راس المال العامل الاجنبي عرف تناقصا عبر السنوات الاربعة، مما يدل على ان المؤسسة لا تحاول الاحتفاظ بنسبة كبيرة من السيولة مما قد يسبب لها مشاكل في المستقبل.
- أما احتياجات راس المال العامل الاجمالي فهو موجب عبر السنوات الاربعة وهذا ما يفسر ان المؤسسة تحتاج الى راس مال عامل دائم لتمويل احتياجات الدوره الاستغلالية.
- نلاحظ أن الخزينة موجبة خلال السنوات الاربعة وهذا يدل على الوضعية المالية الجيدة للمؤسسة.
- نلاحظ أن نسبة التمويل جيدة خلال سنوات الدراسة فالمؤسسة تحقق توازنا ماليا.

- نلاحظ أن نسب الاستقلالية مرتفعة وخدا هذا يدل على ان المؤسسة مستقلة ماليا أي تعتمد على اموالها الخاصة بدلا من الديون.

التوصيات:

من بين الاقتراحات والتوصيات ما يلي:

- ضرورة العمل على توفير الظروف المناسبة للحصول على معلومات مالية ذات جودة في المستوى المطلوب لكونها مفيدة في عملية اتخاذ القرار.
- حتى تكون المعلومات أكثر ملائمة لترشيد القرارات فإنها يجب تنتشر على فترات دورية قصيرة.
- الحرص على انتاج معلومات مالية ذات جودة ومصداقية.
- رفع ما يسمى بالسرية على القوائم المالية للمؤسسة.
- يجب على المؤسسة الحرص على تحقيق نتيجة استغلال جيدة لان ذلك يؤثر ايجابيا على مردوديتها.

افاق الدراسة:

من خلال دراستنا لأثر جودة المعلومات المالية على اتخاذ القرار المالي يرى انه مازالت بعض النقاط يمكن التطرق اليها وتكون اساسا لبحوث لاحقة وتتمثل فيما يلي:

تأثير جودة المعلومات المحاسبية على القرارات ومستخدمي القوائم المالية.

المراجع

-المراجع باللغة العربية:

أ-المذكرات و الاطروحات:

1)احمد محمد المصري،"**الاتصالات والمعلومات والقرارات**،"مؤسسة شباب الجامعة للنشر،مصر،200.

2) اسماعيل محمد الشيد،"**نظم المعلومات المحاسبية في المنشات المالية**،"الدار الجامعية للنشر،اسكندرية،بدون سنة نشر.

3) الكيلاني،عثمان و اخرون،"**المدخل الى نظم المعلومات الادارية**،"دار المناهج للنشر والتوزيع،عمان،عام 2000،ص15.

4) الحسينية سليم،"**نظم المعلومات الادارية،ادارة المعلومات في عصر المنظمات الرقمية**"،الوراق للنشر والتوزيع،الطبعة الثالثة،2006،ص24.

5)بولجنيت عادل ،"**دور المعايير المحاسبية الدولية في تحسين جودة المعلومة المالية** ،"مذكلرة شهادة الماجيستر،تخصص ادارة مالية،جامعة قسنطينة،الدفعة2014/2013،ص164.

6)عبد الرزاق محد قاسم،"**تحليل و تقسيم نظم المعلومات المحاسبية**،"مكتبة دار الثقافة للنشر و التوزيع ،عمان،عام 2004 ، ص 12.

7)عبد الرزاق محمد قاسم،"**تصميم و تحليل نظم المعلومات المحاسبية**"،دار الجامعية،عمان،2009،ص15.

8)عبدالحي مرعي،"**المعلومات المحاسبية وبحوث العمليات في اتخاذ القرارات**،"مؤسسة دار الجامعة،مصر،1997.

9) علاء عبد الرزاق السالمي،"**نظم ادارة المعلومات**،"المنظمة العربية للتنمية الادارية،مصر،عام 2000 ،ص09

10)علي القباني ،"**نظم المعلومات المحاسبية**،"الدار الجامعية،الاسكندرية،عام 2008،ص10-14.

11)قاسم،عبد الرزاق،"**المدخل الى نظم المعلومات الادارية**،"دار المناهج للنشر و التوزيع،الاردن،عام 2003 ،ص13

12)كمال الدين الدهراوي"،**نظم المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات**"،مصر،2007،ص50

13)محمد اسماعيل بلال،"**نظم المعلومات الادارية**،"دار الجامعة الجديدة،الاسكندرية،عام2005،ص 288-300.

14) محمد القيومي، "**نظم المعلومات المحاسبية في المنشئات المالية والبنوك و شركات التامين** ،الدار الجامعية ،لينان ،1990 ،ص135.

15)محمد صالح الحناوي،،"**جلال ابراهيم العبد،الادارة المالية مدخل القيمة واتخاذ القرارات**،"الدار الجامعية،مصر،2010.

16)مرغني بلقاسم،"**دور نظم المعلومات في اتخاذ القرارات**،"مذكرة لنيل شهادة ماجيستر في العلوم التجارية،جامعة قاصدي مرباح ورقلة،الجزائر،دفعة 2014/2013،ص51.

17) منير شاكر محمد،"**التحليل المالي :مدخل صناعة القرارات**،الطبعة الاولى،عمان،دالر وائل للنشر،2005.

18)مصطفى يوسف سبسي،"**دور المعلومات المالية في اتخاذ القرارات**،"مذكرة ماجيستر في علوم التسيير،جامعة حلب،سوريا،دفعة2011/2010

19)معالي فهمي حيدر،"**نظم المعلومات،مدخل لتحقيق الميزة التنافسية**،"الدار الجامعية للنشر والتوزيع،2002.ص

20) ناجي بن يحي ،"**دور جودة العلومات المحاسبية في تحسين الافصاح المحاسبي**،"مذكرة ماجستير في علوم التسيير،تخصص محاسبة،جامعة باتنة،الجزائر،2012-2013،ص44

21) ناصر محمد على الجهلي،"**خصائص المعلومات المحاسبية واثرها في اتخاذ القرارات**،"مذكرة ماجيستر غير منشورة جامعة باتنة،2008-2009،ص 73.

22)ناصر علي المجهلي ،"**خصائص المعلومات المحاسبية واثرها في اتخاذ القرارات**،" مذكرة ماجستير في علوم التسيير،كلية العلوم الاقتصادية،جامعة باتنة،الجزائر،2009،ص23.

23) نولف كنعان،"**اتخاذ القرارات الادارية**،"دار الثقافة للنشر و التوزيع،الاردن،2009.

ب-المجلات:

مجلة الزمان،ماهية معايير جودة المعلومات،**www.azzaman.com** (2020/05/26).

ج-مواقع الانترنت:

http/ :fr.wkipedia.org/wik/information,le 16/04/2020.14 :25.

الملاحق